ICC-ASP/19/19/Add.1

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
11 February 2021
ARABIC
Original: English

الدورة التاسعة عشرة، (الاستئناف الثاني)
نيويورك، 12 شباط 2021

انتخاب المدّعي العامّ للمحكمة الجنائية الدولية

إضافة

المرفق الثاني

قائمة مرتبة أبجديا بأسماء المرشحين

(حسب الترتيب الأبجدي الأنكليزي)

(مع بيانات المؤهلات)

المحتويات

	الإسم	الجنسية	الصفحة
1-	كارلوس كاستريسانا فيرناندیز	.....(اسبانيا)	3
2-	فيرغال غاينور	.....(أيرلندا)	13
3-	كريم خان	..... (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	25
4-	فرانشيسكو لو فوي	.....(إيطاليا)	38

1- كاستريسانا فيرناندیز – كارلوس، (إسبانيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تتقدّم بعثة إسبانيا الدّائمة لدى الأمم المتّحدة بأطيب التّمنّيات للأمانة العامة لجمعيّة الدول الأطراف للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. وفيما خصّ عمليّة انتخاب المدّعي العام التالي والوثيقة رقم ICC-ASP/R19/SP/20 المؤرّخة 5 شباط/فبراير، يُشرّفنا أن نبلغكم أنّ إسبانيا ترشّح السيّد كارلوس كاستريسانا فيرناندیز لمنصب المدّعي العام لدى المحكمة.

تعتبر إسبانيا أنّ السيّد كاستريسانا فيرناندیز يلبّي تماماً الشروط المحدّدة في المادّة 42.3 من نظام روما الأساسي، ومن هنا فهو أفضل مرشّح لتولّي هذا المنصب. أمّا صفات السيّد كاستريسانا فيرناندیز الرئيسيّة التي تستجيب للمتطلّبات المحدّدة في نظام روما الأساسي وفي الشّروط المرجعيّة المنشورة فهي التّالية:

يتحلّى السيّد كاستريسانا فيرناندیز بأرفع الأخلاق، كما أنّه يتحلّى بنزاهة شخصيّة ومهنيّة لا تشوبها شائبة. لقد نال عدّة أوسمة وجوائز مرموقة في إسبانيا وفي الخارج. وخلال حياته المهنيّة، برهن عن التزامه الثّابت بالدّفاع عن العدالة وقيم القانون الإنساني الدّولي والقانون الجنائي الدّولي، وبذلك، عن المبادئ التّوجيهيّة للمحكمة. يتمتّع السيّد كاستريسانا فيرناندیز بسيرة مهنيّة بارزة كمدّعٍ عامٍ كما أنّ له خبرة واسعة في التّعامل مع مسائل حسّاسة ودقيقة في حالات تطلّبت مواجهة الكثير من الضغوط وحتّى المخاطر الشّخصيّة.

طوال مسيرته المهنيّة، اتّسم السيّد كاستريسانا فيرناندیز بكفاءة عالية ومتميّزة. فهو ذو خبرة عمليّة واسعة معترف بها كمدّعٍ عامٍ في قضايا جنائيّة معقّدة. كما أنّ سجلّه حافل بالنّجاحات في تحقيقات ومحاكمات واستئنافات وإدانات صعبة، على الصّعيدين الوطني والدّولي (بما فيها جرائم واقعة ضمن اختصاص المحكمة). ولدى السيّد كاستريسانا فيرناندیز باع طويل في إدارة الموارد البشريّة في بيئات متعدّدة الإثنيّات، وفي إدارة ميزانيّات ذات موارد ماليّة كبيرة ومهمّة، تحاكي تلك التي يتولّاها مكتب المدّي العام لدى المحكمة. وقد أثبت السيّد كاستريسانا فيرناندیز عن قدرته على استخدام هذه الموارد على أفضل وجه وعلى تحقيق الفعاليّة القصوى في احترام الالتزامات وتحقيق النّتائج. إضافة إلى ذلك، يتمتّع السيّد كاستريسانا فيرناندیز بمهارات قيادة وتواصل بارزة.

يتمتّع السيّد كاستريسانا فيرناندیز بخبرة عمليّة واسعة وعميقة في الإجراءات القضائيّة الجنائيّة وفي المرافعات الجنائيّة. فهو مدّعٍ عامٍ متمرّس ذو 40 سنة من الخبرة على المستويين الوطني والدّولي. ومن هنا، فهو يتمتّع بخبرة بارزة في عمل المحاكم مع 30 سنة من الممارسة المهنيّة كمدّع عامٍ لدى المحاكم الوطنيّة و15 سنة من الممارسة المهنيّة في التّحقيقات والإجراءات الجنائيّة الدّوليّة. أما خبرته الدّوليّة، فهي تشمل ولايته كرئيس لجنة مناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي هيئة دوليّة مستقلّة أنشئت بموجب اتّفاق بين الأمم المتحدة ودولة غواتيمالا في العام 2007. طوال مسيرته المهنيّة المرموقة كمدّعٍ عامٍ، استلم السيّد كاستريسانا فيرناندیز عدداً لا يُحصى من القضايا الجنائيّة وتعامل في ملفّاته مع كافة أنواع الأدلّة بما

فيها الأدلّة العلميّة والإلكترونيّة والرّقميّة. ومن جهّة أخرى، فإنّ السيّد كاستريسانا فيرناندیز قانوني متمرّس في نظام القانون المدني، إلاّ أنه وبفضل خبرته الدوليّة الطويلة، فهو يُلمّ إلماماً واسعاً بنظام القانون العام.

السيّد كاستريسانا فيرناندیز ذو معرفة ممتازة وطلاقة في لغّتي عمل المحكمة (الإنجليزيّة والفرنسيّة)؛ لغّته الأم هي الإسبانيّة.

ويُشرّف هذه البعثة الدائمة أن تُرفق ربطاً السّيرة الذّاتيّة للسيّد كاستريسانا فيرناندیز.

كما تغتنم بعثة إسبانيا الدّائمة لدى الأمم المتّحدة هذه الفرصة لتعيد التأكيد على فائق احترامها للأمانة العامة لجمعيّة الدّول الأطراف للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة.

بيان المؤهلات

يُقدّم هذا البيان وفقا عملا بقرار الجمعية ICC-ASP/1/Res.2، بصيغته المعدلة بالقرار ICC-ASP/3/Res.6، فيما يتعلق بالفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي.

فيما يتصل بعملية انتخاب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تعلن اسبانيا أن السيد كارلوس كاستريسانا فرناندیز يستوفي بالكامل الشروط المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي. ولذلك تعلن اسبانيا أن السيد كاستريسانا فرناندیز شخص يتمتع بمكانة أخلاقية رفيعة، ولديه كفاءة عالية وخبرة عملية واسعة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. ويتمتع السيد كاستريسانا فرناندیز أيضا بمعرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة.

وتتمثل المؤهلات الرئيسية للسيد كاستريسانا فرناندیز فيما يتعلق بالمتطلبات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي فيما يلي:

يتمتع السيد كاستريسانا فرناندیز بمكانة أخلاقية رفيعة. ولديه سجلا ناصعا من النزاهة الشخصية والمهنية، وحصل على العديد من الجوائز والأوسمة المرموقة في الداخل والخارج. وأبدى السيد كاستريسانا فرناندیز طوال حياته المهنية التزاما كبيرا بالدفاع عن العدالة وقيم القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وبالتالي بالمبادئ التوجيهية للمحكمة. ويتمتع السيد كاستريسانا فرناندیز بحياة مهنية مرموقة كمدع عام وخبرة واسعة في التعامل مع المسائل الدقيقة والحساسة في حالات الضغط بل والمخاطر الشخصية.

وأبدى السيد كاستريسانا فرناندیز طوال حياته المهنية مستوى ممتازا من الكفاءة. ولديه خبرة عملية واسعة ومثبتة على الصعيدين الوطني والدولي كمدع عام في القضايا الجنائية المعقدة. وقد حقق سجلا حافلا بالنجاح في التحقيقات الصعبة، ولوائح الاتهام، والمحاكمات، والاستئناف على الصعيدين الوطني والدولي (بما في ذلك الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة). وللسيد كاستريسانا فرناندیز أيضا خبرة كبيرة في إدارة الموارد البشرية في البيئات المتعددة الثقافات والأعراق، وفي الإدارة المالية لمبالغ وموارد كبيرة مماثلة لتلك التي يملكها مكتب المدعي العام للمحكمة، وأثبت قدرته على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وكفاءته العالية في الوفاء بالالتزامات وتحقيق النتائج. ويتمتع السيد كاستريسانا فرناندیز أيضا بمهارات واسعة في القيادة والتواصل.

ويتمتع السيد كاستريسانا فرناندیز بخبرة عملية واسعة ومتعمقة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. وهو مدع عام محترف لديه 40 عاما من الممارسة على الصعيدين الوطني والدولي. وللسيد كاستريسانا فرناندیز خبرة واسعة في العمل بقاعات المحكمة، منها 30 عاما من الخبرة المهنية كمدع عام وطني، و15 عاما من الخبرة المهنية في مجال التحقيق الجنائي الدولي والملاحقة القضائية. وتشمل خبرته الدولية ولايته كرئيس للجنة مكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي هيئة دولية مستقلة أنشئت بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة ودولة غواتيمالا في عام 2007. وطوال خبرته كمدع عام، كان على السيد كاستريسانا فرناندیز التعامل مع عدد لا يحصى من القضايا الجنائية واستخدام جميع أنواع الأدلة، بما في ذلك الأدلة العلمية والإلكترونية والرقمية في ملفاته. ومن ناحية أخرى، السيد كاستريسانا فرناندیز من رجال القانون العاملين بنظام القانون المدني، ولكنه، نظرا لخبرته الدولية الطويلة، على دراية واسعة بنظام القانون العام.

ويجيد السيد كاستريسانا فرناندیز لغتي العمل بالمحكمة (الإنكليزية والفرنسية)، ولغته الأم هي اللغة الإسبانية.

المؤهلات التعليمية

درست القانون خلال الفترة الممتدة من عام 1974 حتى عام 1979 الذي تخرجت فيه من كلية القانون في جامعة كمبلوتنسي بمدريد. وفي عام 1978 تابعت برنامجاً دراسياً في المعهد الدولي لحقوق الإنسان بستراسبورغ في فرنسا. وخلال الفترة الممتدة من عام 1986 حتى عام 1989، التحقت بالكلية القضائية الإسبانية إثر الاستعداد لخوض الاختبار التنافسي الوطني واجتيازه بنجاح، الأمر الذي أتاح لي الالتحاق بسلك المدعين العامين. فعيّنت مدعياً مساعداً في عام 1990، ثم مدعياً أقدم في عام 1996، ثم مدعي المحكمة العليا في عام 2005، ثم مدعي محكمة المحاسبات في عام 2020.

النشاط المهني كمدّعٍ عام

بدأت مسيرتي الوظيفية في عام 1990 في المحاكم الاستئنافية في برشلونة أولاً ثم في مدريد، وتوليت في هذا الإطار مهمة التحقيق والمقاضاة وإجراء المحاكمات فيما يتعلق بالقضايا الجنائية. وتخصصت في مقاضاة المنخرطين في الجريمة المنظَّمة والفساد ومقترفي الجرائم الدولية.

وفي عام 1993 اختاريني المدعي العام لأكون عضواً في مكتب المقاضاة الخاص بمكافحة الاتجار بالمخدرات. واكتسبت خبرة واسعة في التحقيق والمقاضاة ومحاكمة تنظيمات إجرامية عابرة للأوطان مسؤولة عن تهريب المخدرات الدولي وجنح متعلقة بغسل الأموال أمام محكمة العدل الوطنية. واكتسبت كذلك خبرة واسعة في التعاون القضائي الدولي.

وفي عام 1995، عيّنني المدعي العام في منصب آخر، ناقلاً إياي إلى مكتب المقاضاة الخاص بمكافحة الفساد وعُهد إلي في هذا الإطار بإجراء عمليات التحقيق والمقاضاة فيما يخص قضايا فساد رفيعة المستوى أمام محكمة العدل الدولية (بما فيها مرحلة المحاكمة ومرحلة الاستئناف ومرحلة النقض). وأشرفت على عمل الموظفين، وعملت مع المحققين من الشرطة وشهود التشريح والشهود الخبراء، وذلك من أجل الاضطلاع بتحقيقات معقدة تناولت الضرائب والمحاسبة والميزانية والإنفاق العامين ومسائل الصيرفة وغيرها

من المسائل المالية. وتناول عملي مسائل مهمة متعلقة بالفساد والحصانة الدبلوماسية وحصانة الدول حين وجهت التهم إلى السيد برلوسكوني من إيطاليا. وخلال هذه الفترة، اكتسبت كذلك خبرة في مجال تسليم المطلوبين لدولة أخرى والقانون الأوروبي والدولي واسترداد الأصول.

وعيّنت مدعياً عاماً في المحكمة العليا بموجب المرسوم الملكي رقم 727 الصادر في 20 حزيران/يونيو 2005. وكلِّفت بالعمل في قسم الشؤون الجنائية وأجريت أنشطة التحقيق والمقاضاة والمداخلة في قاعة المحاكمة في القضايا الجنائية المرفوعة على مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأعضاء في البرلمان، وتناول عملي كذلك طعون النقض.

وبموجب المرسوم الملكي رقم 994 الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عيّنت مدعياً عاماً لدى محكمة المحاسبات، وهي الهيئة الدستورية العليا المعنية بهذا الشأن، المسؤولة عن التحقيق في سوء إدارة الأموال العامة الإسبانية والأوروبية.

خدمات أخرى في إقامة العدل وكمحامٍ

التحقت بسلك محامي المنازعات لأول مرة في عام 1980، عاملاً معظم الوقت كمدافع عمومي، حتى عيّنت في عام 1986 قاضياً بالإنابة في محكمة مدريد الإقليمية (بالتزامن مع استعدادي لخوض اختبار دخول كلية القضاء). وأعمل منذ عام 1987 قاضياً مؤقتاً معنياً بالتحقيق على مستوى المقاطعة في الإجراءات المدنية والجنائية.

وفي عام 2014 طلبت إجازة عمل – توقفت عن العمل ولم أعد أتقاضى راتباً – فيما يتعلق بمسيرتي الوظيفية كمدعٍ. ثم غدوت محامياً ممارساً لدى شركة Ejaso ETL Global (شركة خدمات قانونية ذائعة الصيت مقرها في إسبانيا والبرتغال تنتمي إلى المجموعة الألمانية الأوروبية المعنية بالضرائب والقانون، ثم مقدماً دولياً للخدمات الاستشارية، حتى عام 2020 الذي استأنفت فيه مسيرتي الوظيفية كمدعٍ عام.

اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. 2007–2010

عيَّنني الأمين العام للأمم المتحدة في 14 أيلول/سبتمبر 2007 مفوضاً (ما يناظر منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة) للجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي هيئة قضائية دولية مستقلة تقوم على معاهدة. وأُريد للجنة أن تكون آلية ابتكارية مختلطة من آليات الأمم المتحدة المعنية بدولة القانون من أجل تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون في غواتيمالا.

وبدأنا مهمتنا بإنشاء وحدات الشرطة الخاصة، وهي مكتب مقاضاة خاص، ومحاكم الاختصاص الموسَّع. وأنشأت اللجنة أيضاً قاعدة بيانات خاصة بالتحليل وجمع المعلومات.

ونهضنا بعمليات التدقيق في المؤسسات العمومية. ففيما يتعلق بالشرطة المدنية الوطنية، أيدنا إقالة الحكومة للمدير ونائبه وما نسبته 10 في المئة من الموظفين؛ أما فيما يتعلق بمكتب المدعي العام، فطُلب من المدعي العام وعشرة مدعين رئيسيين التنحي؛ أما في القضاء؛ فأزيح ثلاثة قضاة وثلاثة مرشحين من

المحكمة العليا وأزيح عشرون قاضياً من محاكم الاستئناف. وأقالت المحكمة الدستورية مدعياً عاماً ثانياً في عام 2010 بناء على طلبنا.

وتقدمت باقتراحات تعديل القوانين إلى الكونغرس، بما فيها اقتراحات تتعلق بالقوانين الخاصة بضبط الأسلحة والذخائر، ومقاضاة المنخرطين في الجريمة المنظمة، والتفاوض لتخفيف العقوبة، وحماية الشهود، والتنصت، وإنشاء محاكم الاختصاص الموسَّع فيما يخص القضايا المنطوية على مخاطر جمّة.

وبدأنا نحقق في 27 قضية عالية التأثير ونجري أنشطة المقاضاة في إطارها (تتعلق القضايا بالاتجار بالمخدرات العابر للأوطان، وشبكات القتلة المأجورين المحترفين، وفك البنى الإجرامية السرية التابعة للشرطة المدنية والجيش، والفساد القضائي والسياسي، وعمليات القتل خارج إطار القانون، وعمليات الإخفاء القسري، وعمليات التبني غير القانونية، وشبكات الاتجار بالبشر؛ وزُعم أن معظم المتهمين اقترفوا جرائم دولية خلال النزاع المسلح الماضي). وأصدرنا 139 أمراً بالقبض على مطلوبين (اعتُقل 105 مطلوبين منهم 74 متهماً يُحتجز من غير كفالة) بمن فيهم رئيس سابق للجمهورية، ووزيرا الدفاع والمالية السابقان، وأربعة وزراء سابقون للداخلية، وجنرالات عدة وغيرهم من ضباط الجيش، وأعضاء الكونغرس وغيرهم من السياسيين والمسؤولين الرفيعي المستوى، ومحامون، ورجال أعمال، ومتجرون بالمخدرات. وخلال فترة عملي لدى اللجنة، أحيلت سبع قضايا عالية الأهمية إلى المحاكمة، وأدين سبعة متهمين، وهذا ما مثل نسبة إدانة تبلغ 100 في المئة (في حين كان يبلغ معدل الإدانة في هذا البلد في ذلك الحين 2 في المائة).

واجهت وفريقي طائفة واسعة من مختلف الأوضاع الصعبة جداً وعملنا في ظل مخاطر مستمرة، لكننا أتممنا مهامنا بنجاح. وبذلت جهوداً حثيثة للحفاظ على استقلالية اللجنة وعدم تحيز أنشطة المقاضاة التي أجريناها برفضنا الرضوخ للضغوط السياسية، وتحملنا المسؤولية عن أداء اللجنة، نائلين بذلك احترام فريق متماسك متعدد البلدان متكون من 200 مهني ملتزم، هم محققون ومدعون ومحامون وعناصر شرطة وعلماء اقتصاد ومحللون ومختصون في الإدارة ينحدرون من 27 بلداً مختلفاً. وعملت معهم لبناء الثقة والدعم المتبادل؛ واضعاً خطط عمل واستراتيجيات ناجحة لفك البنى غير القانونية، وضامناً في الوقت نفسه التآزر مع الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات الشعوب الأصلية وقطاع الأعمال وما يقارب 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني والتواصل مع ممثلين دبلوماسيين.

وبذلت قصارى جهدي لإبقاء تحقيقاتنا وأنشطة المقاضاة التي اضطلعنا بها ضمن الحدود الصارمة لولاية اللجنة. وطُعن في اختصاصنا 16 مرة أمام محاكم غواتيمالا. ورُفضت جميع هذه الطعون. ووقعت على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء صندوق استئماني للبلدان المانحة. وخلال فترة دامت ثلاث سنوات، التقينا بممثلي الدول المانحة، جامعين تعهدات تراوح متوسطها من 15 إلى 20 مليون دولار أمريكي كل سنة. وإضافةً إلى ذلك، وقعت على اتفاقات خاصة بإعارة العاملين وأبرمت اتفاقات خاصة بالتنفيذ الحر لبرنامج حماية الشهود التابع للجنة، وضمنت نقل معدات مشترية بفضل مساهمات الدول إلى نظيرنا الغواتيمالي. وحظيت اللجنة على الدوام بالتمويل والإدارة المالية المناسبين. وخلال الفترة الممتدة من عام 2007 حتى عام 2010، حضرت ما يناهز ألف اجتماع عمل مع مختلف

الجهات الفاعلة، وذلك بصفتي مفوض اللجنة. وفي عام 2009، تناولت وسائل الإعلام الغواتيمالية عمل اللجنة 485 4 مرة على الرغم من أن اللجنة لم تتمتع بميزانية خاصة بالإعلان.

وفي آب/أغسطس 2009 أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تعييني مفوضاً للجنة لفترة إضافية مدتها سنتان. واستقلت في حزيران/يونيو 2010 وعدت إلى المحكمة العليا الإسبانية.

المهامّ الاستشارية بعد عام 2010

البحرين– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دعاني البرنامج، إثر أحداث الربيع العربي والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إلى تدريب المدعين البحرينيين. وفي عام 2014، أفضى التدريب إلى التوقيع على اتفاق تعاون بين البرنامج الإنمائي ومكتب المدعي العام من أجل الاضطلاع بمشروع خاص بتعزيز المؤسسات وإنشاء وحدة التحقيق الخاصة لدى مكتب المدعي العام لمقاضاة مقترفي التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعيّنت كبيراً لمستشاري المشروع. وأُسنِدت إلى الوحدة إثر إنشائها وظيفتا التحقيق والمقاضاة، ودُعِمت بوحدة شرطة وخدمات طبية ونفسية وقاعدة بيانات خاصة بجمع المعلومات والتحليل. وسيُحتذى بهذه التجربة في أبو ظبي والكويت.

كولومبيا– حكومة سويسرا الاتحادية. أُنشئت محكمة السلام الخاصة في أيلول/سبتمبر 2017 إثر التوقيع على اتفاق السلام، وأُسنِدت إليها ولاية تحقيق العدالة الجزائية/التصالحية لضحايا النزاع المسلح وتحديد مسؤوليات كل من الفاعلين التابعين للدولة وغير التابعين لها، بالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية. وواجهت المحكمة الخاصة خطر أن يفوق الاضطلاع بهذه الولاية الجسيمة قدراتها. واقترحت وزارة الخارجية السويسرية توفير خبير استشاري للمحكمة. وأُبرِم اتفاق في هذا الصدد في نيسان/أبريل 2018. ومنذ ذلك الحين، أسدي المشورة للمحكمة فيما يخص المسائل البنيوية والتنظيمية وكذلك فيما يخص مسائل مهمة متعلقة بطبيعة الجرائم، ومتطلبات العفو والعقوبات البديلة، ومعايير إيلاء الأولوية للقضايا، واستراتيجية المقاضاة.

نيبال– حكومة سويسرا الاتحادية. أخذت وزارة الخارجية السويسرية في عام 2017 تيسر الحوار بين حكومة نيبال والمعارضة السياسية والمجتمع المدني، المتعلق بمختلف آليات العدالة الانتقالية لتناول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع المسلح الذي وضع أوزاره مؤخراً في هذا البلد. ونُظِّمت جولة أولى من المحادثات في بانكوك في ذلك العام، وحضرتها كخبير زائر. وفي تموز/يوليو 2018، دعيت نفس الجهات الفاعلة إلى حضور برنامج التعلم المتقدم بشأن التطرق إلى الماضي في سويسرا، الذي أشارك فيه كمحاضر زائر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018 عُقد اجتماع آخر في بانكوك حضرته كمحاضر زائر من أجل وضع خريطة طريق لتنفيذ عملية العدالة الانتقالية.

الفلبين– حكومة سويسرا الاتحادية. رافقت وزارة الخارجية عملية السلام بعد التوقيع على الاتفاق الشامل بشأن منطقة بانجسامورو في عام 2014. وأصدرت اللجنة المعنية بالعدالة الانتقالية والمصالحة، التي يترأسها خبير سويسري، تقريرها في كانون الأول/ديسمبر 2015. وبصفتي محاضراً زائراً في برنامج

التعلم الخاص بالتطرق إلى الماضي، أدرب ممثلي الموقعين على الاتفاق الشامل بشأن منطقة بانجسامورو منذ بضع سنوات. وشاركت أيضاً في حلقة عمل مع الهيئات المسؤولة عن تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالعدالة الانتقالية والمصالحة أُجريت في مانيلا في حزيران/يونيو 2019 كخبير دعته الحكومة السويسرية. ولا تتمثل التحديات الرئيسية في مقاضاة مقترفي جرائم النزاع المسلح فحسب، بل تتمثل أيضاً في بناء قضاء جديد وفعال ويعوَّل عليه في منطقة بانجسامورو الذاتية الحكم، وفي دمج تطبيق القانون المدني الفلبيني وتطبيق الشريعة الإسلامية، التي تسري على الجالية المسلمة في بانجسامورو، أو إقامة التوازن بينهما على الأقل.

أوكرانيا– الاتحاد الأوروبي. استهل الاتحاد الأوروبي، بعد احتجاجات ميدان في عام 2014، مبادرته الخاصة بمحاربة الفساد، دعماً لجهود أوكرانيا الرامية إلى إنشاء مؤسسات جديدة وسن قوانين لمحاربة الفساد بفعالية. وفي عام 2017 أنشأ الاتحاد الأوروبي المجلس الاستشاري الدولي لمحاربة الفساد والغرض الرئيسي منه إسداء المشورة للكونغرس فيما يتعلق بسن القوانين. ودعيت إلى الانضمام إلى المجلس كخبير، ثم عيّنت رئيساً للمجلس، فزرت كييف مراراً، والتقيت بأعضاء الحكومة، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وعبرت عن رأي المجلس، أمام الكونغرس في المقام الأول.

سري لانكا– المشروع الدولي الخاص بالحقيقة والعدالة. طلب مني القائمون على المشروع في عام 2017 توجيه التهم إلى جنرال في جيش سري لانكا لاقترافه المزعوم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع المسلح (الذي دار خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2009). وكان هذا الجنرال قد عيّن بعد انتهاء الحرب سفيراً لدى بلدان عدة في أمريكا اللاتينية. فأعددت دعوى قضائية وأودعتها إيداعاً متزامناً في البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو، منسقاً مع المدعين في الهيئات القضائية الأربع. وهذا ما أفضى إلى استقالة سفير سري لانكا وهروبه من المنطقة وطلبه اللجوء في بلده الأصلي.

حكومة سويسرا– تدعوني الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية منذ عام 2010 إلى العمل محاضراً زائراً في برنامج التعلم المتقدم التابع لها بشأن التطرق إلى الماضي، المصمم لتدريب موظفيها الدبلوماسيين العاملين في قسم الأمن البشري وشركائها الدوليين بشان مسائل العدالة الانتقالية. ويندرج في عداد المشاركين غير السويسريين ممثلو الحكومة والمجتمع المدني من بلدان معظمها تخرج من نزاعات مسلحة في أوروبا (كوسوفو وجورجيا والبوسنة والهرسك وروسيا وصربيا وأوكرانيا ومقدونيا الشمالية، وكذلك النرويج وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا والنمسا وهولندا)، وأمريكا اللاتينية (المكسيك وبيرو وكولومبيا وغواتيمالا)، وأفريقيا (مالي وبوروندي والكاميرون وليبيريا وجنوب أفريقيا وتشاد وتونس وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وزيمبابوي وكينيا ونيجيريا، والشرق الأوسط (الكويت ولبنان وإسرائيل وفلسطين)، وآسيا (سري لانكا وإندونيسيا ونيبال وباكستان وقيرغيزستان وأرمينيا والفلبين وميانمار وتايلند).

معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. يضع المعهد الذي يقع مقره في تورينو بإيطاليا برامج أكاديمية وبحثية بالشراكة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسائل منها القانون الجنائي الدولي ومحو النزعة المتطرفة لدى المتشددين في إطار مكافحة الإرهاب، ومنع التآزر بين التنظيمات

الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظَّمة، والجريمة السبرانية، والمراقبة البيولوجية والكيميائية والإشعاعية والنووية. لذا، يُراد للمعهد أن يضحي مركز الفكر للأمم المتحدة المعني بوضع السياسات الجنائية العالمية الكفيلة بالتصدي لأخطر الأنشطة الإجرامية الدولية والعابرة للأوطان. ودعيت إلى الانضمام إلى مجلس أمناء المعهد في عام 2014، وانتقاني المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم أعاد انتقائي في عام 2019، وأعيد تعييني نائباً لرئيس مجلس الأمناء.

مهامّ استشارية أخرى ذات صلة بما سبق ذكره: 2006. المكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منسق مشروع AD/MEX/03/H32 الخاص بمنع الجريمة وسوء المعاملة والاستخدام غير القانوني للمخدرات. 2003. خبير عينه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للاضطلاع بمهمة في سيوداد خواريز (المكسيك) فيما يخص قتل النساء في هذه المدينة. 199002003. مجلس أوروبا، خبير ومتحدث في مؤتمرات وبرامج يُرمى منها إلى تعزيز الديمقراطية ودولة القانون والمساءلة في بلدان أوروبا الشرقية. أذربيجان وبلغاريا وإستونيا. الاتحاد الأوروبي: عضو في برامج التعاون القضائي الدولي التي نظمها المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في عام 1994. 1993-1995. مجموعة عمل شنغن المعنية بالمخدرات.

أنشطة خبير في أفريقيا: إضافةً إلى تدريب خبراء ينحدرون من 13 بلداً أفريقياً، أجريت بحثاً عن الاستغلال غير القانوني للموارد البشرية في غينيا الاستوائية لصالح مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح؛ وعيّنني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيراً لإسداء المشورة للجنة الحقائق في تونس من أجل وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد؛ وأعمل لصالح معهد الانتقال المتكامل في إطار مشاريع خاصة بالعدالة الانتقالية في نيجيريا وليبيا.

الأنشطة الأكاديمية

2014: أستاذ زائر في جامعة هافرفورد بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. العدالة الجنائية الدولية والعدالة الانتقالية. 2011: باحث زائر في معهد داغ همرشولد. أوبسالا، السويد. 2003-2006: أستاذ القانون الجنائي الدولي ومدير برنامج في مركز حقوق الإنسان من أجل القانون والعدالة العالمية، جامعة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا. 2000-2003: أستاذ مساعد، جامعة كارلوس الثالث في مدريد، كلية القانون الجنائي. متحدث في برامج دراسية ومؤتمرات في الجامعات الأوروبية والأمريكية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بدعوة من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد ماكس بلانك ومؤسسة Lelio Basso ومؤسسة مؤسسة كونراد أديناور ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة العفو الدولية وجامعة كاليفورنيا في بركلي وجامعة ييل وجامعة ستانفورد وجامعة نيويورك وجامعة دريكسيل وجامعة مدينة نيويورك وجامعة هارفارد ومؤسسة المجتمع المفتوح ووزارات الدفاع والعدل والخارجية الأمريكية.

الأنشطة التطوعية

2019- انتُخبت عضواً في جمعية حقوق الإنسان الإسبانية، وهي المنظمة غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان الأذيع صيتاً في بلدي.

2017–الآن– منظمة الشفافية العالمية. عيّنت عضواً في المجلس التنفيذي للشعبة الإسبانية من المنظمة.

2017–الآن– معهد الانتقال المتكامل. عضو مجموعة الممارسة الخاصة بالقانون والسلام.

2011–الآن– مؤسسة هارالد إدلستام. ستوكهولم، السويد. عضو مجلس الأمناء.

2009– خبير عينته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. *قضية كامبو ألغودونيرو ضد المكسيك*. كاتب شهادة الخبير الكتابية بالنيابة عن النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنساني في مدينة سيوداد خواريز المكسيكية، الأمر الذي أدى إلى إصدار محكمة البلدان الأمريكية أهم أحكامها المتعلق بحق النساء في حياة خالية من العنف وواجب الدولة المتمثل في التحقيق في العنف الجنساني ومقاضاة مقترفيه ومعاقبتهم وتعويض المجني عليهم. شاهد خبير في قضيتي *داريو ميليتار ضد غواتيمالا* و*بالاسيو دي جوستيسيا ضد كولومبيا*.

1996 *قضية بينوشيه*. كاتب الدعاوى القضائية الأولى المرفوعة على أعضاء الطغمتين العسكريتين السابقتين للأرجنتين وشيلي، التي أفضت إلى بدء الإجراءات أمام محكمة العدل الوطنية الإسبانية (قضية *بينوشيه*). كاتب تقارير عن الإبادة الجماعية، والإرهاب، والتعذيب، والإخفاء القسري، والجرائم ضد الإنسانية وضد الأشخاص المحميين دولياً، والحصانة، والاختصاص الدولي، وتسليم المطلوبين، والتقادم، ومبدأ عدم جواز محاكمة الشخص على الجرم ذاته مرتين، والطاعة الواجبة، والعفو، والتعاون القانوني الدولي، بالنيابة عن الاتحاد التقدمي للمدعين العامين وبناء على طلب مجلس مدعي المحكمة العليا لإسبانيا، من أجل ضمان احتجاز الجنرال خورخي رافائيل فيديلا في الأرجنتين واحتجاز الجنرال أوغستو بينوشيه في لندن.

منشورات مختارة

- *"Corruption, organized crime and international crimes. Lessons for prevention"* Politorbis, وزارة الخارجية السويسرية، 2020
- "*Una Nueva Política Criminal para México*". المعهد الوطني للعلوم الجنائية، المكسيك، 2018.
- "*Justicia Transicional en Chile*". الجامعة الكاثوليكية، شيلي، 2016.
- "*Hipergarantismo: el caso de Guatemala*". المعهد الوطني للعلوم الجنائية، المكسيك، 2011.
- "*Torture as a Greater Evil*"، منشورات جامعة جونز هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.
- "*De Nüremberg a Madrid*". مجلة القضاة من أجل الديمقراطية، العدد 54، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.
- "*The Legacy of the Pinochet Case*"، في استعراض بركلي للدراسات الخاصة بأمريكا اللاتينية. جامعة كاليفورنيا، بركلي، 2005.
- "*The Role of Civil Society and the Media in Building a Culture against Corruption: the Experience of Spain*" في "Global Action against Corruption, the Mérida papers". مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2004.

- "*La Jurisdicción Universal en la Jurisprudencia de la Sala II del Tribunal Supremo*" في مجلة السلطة القضائية، العدد 73. CGPJ. 2004.
- "*Corrupción, Globalización y Delincuencia Organizada*"، في "الفساد في ظل العولمة. تحليل جامع للتخصصات". Ed. Ratio Legis، 2004.
- "*La Corrupción Económica en las Comunidades Europeas*" في حماية المصالح الاقتصادية للجماعة الأوروبية. Trotta، 2001.
- "*El Juicio en Cortes Extranjeras a los Miembros de las Juntas Militares Argentina y Chilena*" في "العدالة الجنائية الدولية". الجامعية الإسبانية الأمريكية، 2001.
- "*Il caso Pinochet. I Crimini Contro l'Umanitá fra Politica e Diritto*". المؤسسة الدولية Lelio Basso، 1999.
- "*Fundamentación de la Competencia de la Justicia Española en Los Delitos de Lesa Humanidad*" في "مكافحة الإفلات من العقاب دفاعاً عن حقوق الإنسان". Icaria، 1998.

أهمّ الأوسمة والجوائز

1997– الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان، إسبانيا.

2003– دكتوراه فخرية، جامعة غوادالاخارا، المكسيك.

2004– شهادة شرفية. مجلس بلدية سان فرانسيسكو، كاليفورنيا.

2006– دكتوراه فخرية، جامعة سانتياغو دي شيلي المركزية.

2006– ميدالية شرف منحتها نيابة رئاسة مجلس الشيوخ الشيلي.

2010– وسام جوقة الشرف. جمهورية فرنسا، برتبة ضابط.

2010– وسام نجمة التضامن. الجمهورية الإيطالية، برتبة قائد.

2010– وسام Quetzal. جمهورية غواتيمالا، برتبة الصليب الأكبر.

2010– وسام الاستحقاق المدني. مملكة إسبانيا، برتبة قائد.

2016– جائزة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد التي يمنحها المجلس العام لمدعي إسبانيا ومنظمة الشفافية الدولية.

2018– دكتوراه فخرية، المعهد الوطني للعلوم الجنائية، المكسيك.

2- فرغال، غاينور

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تقدم البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى قرار الجمعية ICC-ASP/1/Res.2 (بصيغته المعدلة بموجب القرارICC-ASP/3/Res.6) المعنون "إجراءات ترشيح القضاة وانتخابهم، للمدّعي العامّ ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية" وكذلك اختصاصات انتخاب المدعي العام التي اعتمدها مكتب جمعية الدول الأطراف في 3 نيسان/أبريل 2019 (ICC-ASP/18/INF.2) ويتشرف بترشيح السيد فرغال غاينور، من أيرلندا، لانتخابه لمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الثانية المستأنفة للجمعية العامة للدول الأطراف في نيويورك.

واسترشدت أيرلندا بالمادة 42 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. يتمتّع السيد جاينور بشخصية أخلاقية عالية كما يتضح من مرجعياته وسمعته الممتازة. كما يتمتّع السيد غاينور بخبرة واسعة وهامّة في مجال القانون الجنائي الدولي، وقد عمل في العديد من المحاكم الجنائية الدولية، بما في ذلك كمحام في المحكمة الجنائية الدولية. وهو يجيد اللغة الأنكليزية ولديه معرفة عمل ممتازة باللغتين الإسبانية والفرنسية. ومرفق طيه نسخة من سيرته الذاتية. وتعتقد أيرلندا اعتقاداً راسخاً أن السيد غاينور، نظراً لمؤهلاته الأكاديمية، ومهاراته المثبتة في مجال النيابة العامة والمهنية، وخبرته ذات الصلة، سيكون مدعياً مُمَيَّاً ممتازاً.

وتغتنم البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدّد لأمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أسمى تقديرها.

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقا للمادة 42 (3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرات 28-30 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات المحكمة فيما يتعلق بترشيح قضاتها والمدعي العام التابع لها ونوابه وانتخابهم (ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدلة).

إنه لشرف لأيرلندا أن ترشح القاضي فيرغال غاينور لانتخابه مدعيا عاما. ويتمتع القاضي غاينور بخبرة مهنية تمتد على اثني عشر عاماً عمل فيها كمدعٍ عام دولي متفرغ ورافَعَ في قضايا شديدة التعقيد نظرت فيها المحاكم الدولية وسبق ذلك عشر سنوات مارس فيها المحاماة. ويستطيع بفضل تفوقه التقني في الملاحقة القضائية إدارة مكتب قادر على تحقيق تأثير رادع ذي مصداقية أكبر، وذلك استنادا إلى سجل حافل من الإدانات تم تأييدها في الاستئناف. وهو المدعي العام الاحتياطي الدولي المشارك في الدوائر الاستئنائية في محاكم كمبوديا وقاض في الدوائر المتخصصة في كوسوفو، وللاثنين اختصاص في أغلبه مدني؛ والقاضي على دراية عملية ممتازة باللغتين الفرنسية والإسبانية، أما لغته الأم فهي الأنكليزية.

وذاع صيت القاضي غاينور بفضل تحقيقاته ومحاكماته الممتازة ومعاملة جميع زملائه بلطف واحترام. هو يتمتع بأخلاق رفيعة؛ وتعتقد أيرلندا اعتقادا راسخا أن القاضي غاينور يتمتع بالشخصية والخبرة التفاوضية اللازمتين لاستحداث بيئة داخل مكتب المدعي العام تدعم التغييرات التي يحتاج المكتب إجراءها بشكل ملح، ولبناء علاقة عمل بناءة مع الجهات الفاعلة ومع الدول الأطراف.

بيان السيرة الذاتية

مدّع عامّ احتياطي الدوائر الاستئنائية في محاكم كمبوديا، محكمة الخمير الحمر

قاض في دوائر كوسوفو المتخصصة.

مدع عام متمرس وفعال يتمتع بخبرة قانونية مدّع عام شديد الفعالية ذو رؤية وطاقة وخبرة قانونية تزيد على 22 عاما، منها 18 سنة في مجال التحقيق الدولي والملاحقة القضائية. عضو قيادي في الأفرقة التي تحقق وتحاكم كبار أعضاء قيادة صرب البوسنة، وقيادة الخمير الحمر، والحكومة المؤقتة لرواندا، وقيادة سورية الأمنية والعسكرية .مستشار رئيسي للضحايا في قضية المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، ومجموعة من الضحايا الأفغان في وضع المحكمة الجنائية الدولية في أفغانستان، ومجموعة من الضحايا الفلسطينيين في وضع المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين.

الخبرة المهنية

تشرين الثاني/نوفمبر 2012 – حتى الآن: المحكمة الجنائية الدولية

مستشار رئيسي للضحايا

عينته الدائر ال ابتدائية في عام 2012 كمستشار رئيسي لتمثيل مصالح نحو 20 ألف ضحية لقضية كينياتا في المحكمة الجنائية الدولية، ومثلهم في الفترة من 2012 إلى 2015. وهو المحامي الرئيسي حاليا لمجموعة من 82 من الضحايا الأفغان في الإجراءات أمام دائرة الاستئناف، ولفئة تضم أكثر من 200 ضحية فلسطينية في الإجراءات أمام الدائرة التمهيدية.

- مسؤول عن جميع قرارات التقاضي الاستراتيجية والتكتيكية، والإدارة المالية، وإدارة طلبات الميزانية، وإعداد وتقديم المذكرات الشفوية والخطية بالنيابة عن الضحايا في قضية كينياتا أمام الدوائر التمهيدية والمحاكمة والاستئناف، والبعثات داخل كينيا، والأمن الميداني، وإدارة أداء الموظفين العاملين في لاهاي، والفريق الميداني الذي يتخذ من نيروبي مقراله.
- إدارة تحديات أمنية وقانونية ولوجستية غير مسبوقة، بما في ذلك عرقلة الدولة للوصول إلى الأدلة، من أجل عرض وجهات نظر الضحايا الكينيين على قضاة المحكمة الجنائية الدولية.
- إعادة اختراع نموذج لتمثيل الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية من أجل تمثيل الضحايا البالغ عددهم 20 ألف ضحية تمثيلا فعالا، مع مواصلة الضغط على حكومة كينيا لوقف عرقلة سير العدالة.

- إجراء بحوث منسقة مع فريق غير مشروع في نيويورك لإعداد طلب لم يسبق له مثيل لإجراء مراجعة قضائية لوقف المدعي العام للتحقيق، مع التركيز على واجب المدعي العام بموجب المادة 54 في إجراء تحقيق ومقاضاة بشكل كامل وسريع.
- تنسيق الموظفين في مواقع مختلفة لضمان نتائج فعالة، والإشراف على الميزانية، والإشراف على التحضيرات اللوجستية لعشرات الاجتماعات في جميع أنحاء كينيا مع الضحايا والمنظمات غير الحكومية والأوساط الديلوماسيية.
- تفاوضت مع قلم المحكمة على المسائل المتصلة بالميزانية، وشاركت في مبادرات بناء على طلب المسجل كجزء من مشروع المسجل ReVision لإعادة هيكلة وتأمين تمويل أكثر كفاءة لمشاركة الضحايا، واستعرضت ميزانيات البرنامج التي أعدتها لجنة الميزانية والمالية التابعة لغرفة التجارة الدولية.
- التواصل مع مكتب المدعي العام شفوياً وكتابةً، والضغط من أجل إجراء تحقيقات أكثر صرامة في جرائم العنف الجنسي في كينيا، والجرائم التي ترتكبها الشرطة الكينية.
- التواصل بفعالية في مقابلات مباشرة ومسجلة مع الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة الدولية والمحلية بما في ذلك بي بي سي، ولوموند، والإيكونوميست، ونيويورك تايمز، والجزيرة، وفرنسا 24 وجميع وسائل الإعلام الكينية الرئيسية.
- التحدّث في المحكمة، وإلى الأوساط الدبلوماسية والمجتمع المدني والمانحين وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك أمام مئات الضحايا في قاعات القرى في العديد من المواقع في غرب كينيا.
- وضع استراتيجية لضمان سماع أصوات الضحايا، والضغط على مكتب المدعي العام، وحكومة كينيا، للامتثال لالتزاماتهما بموجب نظام روما الأساسي.
- الإشراف على صياغة التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي؛ حقوق الضحايا في المشاركة في فترتي المحاكمة والمحاكمة؛ حق الضحايا في إجراء تحقيق سريع وشامل؛ التزامات كينيا بموجب الباب 9 من نظام روما الأساسي، واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة المتعمدة.
- الردود شفويا على الحجج التي قدمتها حكومة كينيا، والدفاع الكيني بشأن عدم تعاون الدولة، والواجبات الدستورية للرئيس.
- إدارة أعمال ميدانية واسعة النطاق في المدن والقرى في مختلف أنحاء غرب كينيا، بما في ذلك 55 يوما من الاجتماعات على مدى عامين ونصف مع أكثر من ألف ضحية. وركزت كل إحاطة إعلامية على التطورات في القضية، وتضمنت جلسات أسئلة وأجوبة مكثفة طرح خلالها على الضحايا أسئلة تتعلق بجمع القضايا في قضة واحدة.
- قيادة نداء غير مسبوق من قبل الضحايا ضد قرار رفض إذن المدعي العام بالتحقيق في الوضع في أفغانستان في عام 2019، وصياغة، مع محام فلسطيني مشارك، مذكرات بشأن الولاية القضائية والدولة نيابة عن أكثر من 200 ضحية فلسطينية في عام 2020.

كانون الثاني/يناير 2017 – كانون الأول/ديسمبر 2019: لجنة العدالة الدولية *والمساءلة*،

رئيس فريق النظام السوري، ورئيس *فريق ميانمار*

- قيادة استراتيجية لفرق التحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا وميانمار.
- قيادة فريق لجنة العدالة الدولية والمساءلة المعني بالتحقيق في جرائم النظام السوري في الفترة من 2017 إلى 2019، حيث أدرت فريقًا فرعيًا من المحققين الميدانيين في ثلاثة بلدان بالشرق الأوسط، وأشرفت على القائد الميداني لفريق فرعي من المحللين الناطقين باللغة العربية الموجودين في المقر الرئيسي في أوروبا.
- أشرفت على تحليل الأدلة المستندية وإفادات الشهود وإعداد مذكرات جنائية بشأن الجرائم المرتكبة من قبل الأجهزة الأمنية ووحدات الجيش والقوات الجوية السورية لضمان استيفائها لأعلى المعايير المهنية، بهدف استخدامها في نهاية المطاف من قبل محكمة جنائية دولية أو مختلطة لها اختصاص البت في الجرائم المرتكبة في سوريا.
- أشرفت على دراسة جدوى وعلى ميزانية عام 2018 لحساب حكومة مانحة من أجل التحقيق في الجرائم التي ارتكبها أفراد القوات المسلحة لميانمار ضد الأقليات العرقية والدينية في ميانمار منذ عام 2011، وذلك لدعم التحقيق المتوقع أن تجريه المحكمة الجنائية الدولية.
- أشرفت على إعداد خطة تنفيذية أولية لضمان جمع وتحليل أدلة الارتباط من إقليم ميانمار دعما للتحقيقات المتوقعة للمحكمة الجنائية الدولية، وتواصلت مع الموظفين الماليين المكلفين بإعداد الميزانية لسنتين من العمليات.
- أطلعت العديد من المحاورين بمن فيهم ممثلون عن الحكومات وآلية الأمم المتحدة الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بالجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية وآلية الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في ميانمار.
- أشرفت على موظفين محليين ودوليين في تقديم دورات تدريبية لمدة أربعة أيام في آسيا عامي 2018 و 2019 مع فئات من منظمات المجتمع المدني البورمية.
- أشرفت على تحليل المعلومات الواردة في مئات الشهادات وعشرات الآلاف من وثائق النظام السوري، وعلى المساهمة المنظمة لهذا التحليل في خريطة القضايا.
- أجريت مقابلات مع محللين وأشرفت على توظيفهم وقدمت إليهم آرائي الدقيقة فيهم، وقدمت توصيات بشأن الترقية؛ وأدرت أداء جميع المحللين في الأفرقة.
- أشرفت على اختيار وترجمة آلاف الوثائق الإثباتية من العربية إلى الإنكليزية.
- نسّقت مع وحدة إدارة الأدلة من أجل ضمان أعلى جودة للمسح الضوئي للوثائق المطبوعة والمكتوبة باليد، واتخذت قرارات تكتيكية على أساس منتظم بشأن أفضل الطرق المناسبة لتحليل كميات كبيرة من المواد المكتوبة باستخدام موارد تحليلية محدودة؛ وبروتوكولات النقل الحرفي؛ ومسائل التعرف الضوئي على الحروف؛ واستخدام برامج إدارة الأدلة وإدارة القضايا.

• أشرفت على المحللين باستخدام تقنيات تحديد الموقع الجغرافي لتحديد مواقع الجرائم، وتحليل التوقيعات لمطابقة توقيعات الأشخاص الذين لم يكشف عن أسمائهم في وثائق النظام السوري من أجل تحديد هوية أفراد النظام السوري من المستوى المتوسط والعالي.

• أشرفت على صياغة أقسام من الموجزات الجنائية حول العنف الجنسي والجرائم ضد الأطفال.

• وافقت على جداول زمنية لتسليم مذكرات جنائية معقدة تتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا منذ آذار/مارس 2011 من قبل أفراد من أجهزة الأمن والجيش والقوات الجوية والشرطة السورية.

• أشرفت على إعداد موجز من 400 صفحة يوضح المسؤولية الجنائية للأسد وسبعة آخرين من كبار مسؤولي النظام السوري عن الجرائم المرتكبة ضد المعتقلين.

• أشرفت على إعداد موجز من 350 صفحة أوضح فيه المسؤولية الجنائية لكبار أعضاء إدارة الاستخبارات العسكرية السورية عن الجرائم المرتكبة ضد المعتقلين، بما في ذلك قتل أكثر من 8000 معتقل التقطت الشرطة العسكرية صوراً لجثثهم.

• أشرفت على إعداد موجزات أخرى، كل منها من حوالي 200 صفحة، تتعلق، على سبيل المثال، بالجرائم التي ارتكبتها القوات الجوية العربية السورية؛ وباستعراض عام لهياكل قيادة الجيش العربي السوري؛ وبالمسؤولية الجنائية للذين ينفذون سياسة النظام على مستوى المحافظات في ثلاث محافظات.

• وضعت الأهداف وأشرفت كل ثلاثة أشهر على جمع بيانات الرصد والتقييم، على أن تقدم إلى الحكومات المانحة التي تمول عمليات لجنة العدالة الدولية والمساءلة.

• أشرفت على إعداد تقارير فصلية للمانحين، وتلخيص أنشطة جمع الأدلة وطبيعة الموجزات الجنائية التي أعدها المحللون العاملون تحت إشرافي.

• قدمت شفويا، في شكل موجز، استنتاجات وقائعية وقانونية إلى ممثلي الحكومات المانحة وأجبت عن اسئلتهم، وإلى مجلس الرقابة الخارجية.

• أقررت ونفذت استراتيجية إنجاز لإنهاء عمل الفريق المعني بجرائم النظام بالمقر، من أجل ضمان السلاسة في تسليم جميع المنتجات التحليلية إلى الآلية المحايدة المستقلة.

• التقيت دوريا بفريق من المحققين في لجنة العدالة الدولية والمساءلة في الشرق الأوسط للتدرب على تقنيات المقابلات، وأطلعتهم على آخر التطورات، وأجريت معهم حوارا ثنائيا موسعا بشأن جمع الوثائق وإجراء المقابلات في المستقبل.

أيلول/سبتمبر 2015 – كانون الأول/ديسمبر 2016: الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

مساعد أقدم للمدعي العام

•بصفتي عضواً أقدم في مكتب المدعين العامين في عامي 2015 و 2016الذي يحاكم قادة الخمير الحمر نوون شيا وخيو سامفان (القضية 002) وماس موث (القضية 003)، شاركت في صنع

القرار الاستراتيجي، والإشراف على تحليل الأدلة، واستعراض الملفات المكتوبة وصياغتها وتحريرها. وتتعلق هذه الملفات باستئناف القضية 01/002، والمحاكمة في القضية 02/002، وبالتحقيق في القضية 003، أساساً.

• أعلنت عن موقف الادعاء في القضية 003 بشأن العديد من مجالات القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، بما في ذلك الزواج القسري، وإعادة توصيف التهم، والإبادة الجماعية للفيتناميين.

• حققت تقدما كبيرا في إعداد القضية 003. و باعتباري مساعدا أقدم للمدعي العام المكلف بالقضية، أشرفت على تحليل الأدلة وإعداد "المذكرة النهائية" للادعاء. وشمل ذلك إدارة مشاريع ورقات بشأن العمل الإجرامي المشترك (عضويته، ومدته، وهدفه)؛ ووجود خطة مشتركة؛ والمساهمة الكبيرة في إعمال خطة مشتركة؛ والنزاع المسلح الدولي (عتبة شدة القتال)؛ والزواج القسري؛ وتنفيذ السياسات الوطنية بوسائل إجرامية؛ والمساعدة والتحريض؛ والإبادة الجماعية؛ ومسؤولية الجهات العليا؛ ومعيار سوء النية في القتل; والولاية القضائية الشخصية؛ والولاية القضائية الإقليمية (الجرائم في فيتنام).

• نظمت وأجريت تمارين دورية للدفاع الشفوي في المحكمة لفائدة المدعين العامين المبتدئين والمتدربين، طالباً إلى المشاركين مناقشة النقاط القانونية واستجواب الشهود الذين يقوم بدورهم ممثلون.

• قدمت عروضا عديدة عن مجالات القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية إلى زائري الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا، وإلى طلاب الجامعة الملكية للقانون والاقتصاد.

تشرين الثاني/نوفمبر 2012 – حتى الآن: المحكمة الجنائية الدولية *محام رئيسي للضحايا*

عينتني دائرة ابتدائية محامياً رئيساً لتمثيل مصالح نحو 000 20 من ضحايا قضية كينياتا في المحكمة الجنائية الدولية. عملت محامياً رئيسياً من دون مقابل لمجموعة من الضحايا الأفغان في إجراءات أمام دائرة الاستئناف، بما في ذلك جلسة استماع دامت ثلاثة أيام في كانون الأول/ديسمبر 2019.

• المسؤول الوحيد عن جميع قرارات التقاضي الاستراتيجية والتكتيكية، والإدارة المالية، وإدارة طلبات الميزانية، وإعداد وتقديم المذكرات الشفوية والكتابية بالنيابة عن الضحايا في قضية كينياتا أمام الدائرة التمهيدية، والدائرة الابتدائية، ودائرة الاستئناف، وعن البعثات داخل كينيا، والأمن الميداني، وإدارة أداء الموظفين العاملين في لاهاي، والفريق الميداني الذي يتخذ من نيروبي مقرا له.

• أدرتُ تحديات أمنية وقانونية ولوجستية غير مسبوقة، بما في ذلك حيلولة الدول دون الوصول إلى الأدلة، من أجل تقديم وجهات نظر الضحايا الكينيين بشكل فعال أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

• أعدتُ تطوير نموذج تمثيل الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية من أجل تمثيل 20000 ضحية تمثيلا فعالا، مع مواصلة الضغط على حكومة كينيا للكف عن عرقلة سير العدالة.

• نسّقتُ البحوث، مع الفريق الخيري في نيويورك، في 70 ولاية قضائية لإعداد طلب لم يسبق له مثيل لإجراء مراجعة قضائية لوقف المدعي العام للتحقيق، مع التركيز على واجب المدعي العام بموجب المادة 54 في التحقيق والملاحقة بشكل كامل وسريع.

• نسّقت شؤون الموظفين في مواقع مختلفة لضمان نتائج فعالة، وأشرفتُ على الميزانية، وعلى التحضيرات اللوجستية لعشرات الاجتماعات في جميع أنحاء كينيا مع الضحايا والمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين.

• تفاوضت مع سجل المحكمة الجنائية الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بالميزانية، وشاركت في مبادرات بناء على طلب المسجل كجزء من مشروع "ReVision" الذي أطلقه المسجل لإعادة هيكلة وتأمين تمويل أكثر كفاءة لمشاركة الضحايا، واستعرضتُ الميزانيات البرنامجية للمحكمة الجنائية الدولية التي تضعها لجنة الميزانية والمالية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

• تواصلتُ مع مكتب المدعي العام شفوياً وكتابةً، مشدداً على إجراء تحقيقات أكثر صرامة في جرائم العنف الجنسي في كينيا، والجرائم التي ترتكبها الشرطة الكينية وملاحقة الجناة.

• تواصلتُ بشكل فعال في مقابلات حيّة ومسجلة عبر قنوات الإذاعة والتلفزيون ووسائط الإعلام المطبوعة الدولية والمحلية بما في ذلك بي بي سي، ولوموند، والإيكونوميست، ونيويورك تايمز، والجزيرة، وفرنسا 24 وجميع وسائل الإعلام الكينية الرئيسية.

• تواصلتُ في المحكمة، ومع الدبلوماسيين والمجتمع المدني والمانحين وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك مع مئات الضحايا في قاعات القرى في العديد من المواقع بغرب كينيا.

• وضعتُ استراتيجية لضمان سماع أصوات الضحايا، والضغط على مكتب المدعي العام، وحكومة كينيا، لامتثال التزاماتهما بموجب نظام روما الأساسي.

• أشرفتُ على صياغة التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي؛ وحقوق الضحايا في المشاركة في فترتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة؛ وحق الضحايا في إجراء تحقيق سريع وشامل؛ والتزامات كينيا بموجب الجزء 9 من نظام روما الأساسي، واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة المتعمدة؛ والاجتهادات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حق الضحايا في معرفة الحقيقة الكاملة بشأن الجرائم المرتكبة ضدهم، وفي محاسبة المسؤولين، والحصول على تعويض عادل وفوري عن الضرر الذي لحق بهم؛ وواجب حضور المحاكمة؛ وواجب الدول في التحقيق والمحاكمة.

• رددت شفويا على الحجج التي قدمها كل من حكومة كينيا، والدفاع في قضية كينياتا بشأن عدم تعاون الدولة، والواجبات الدستورية للرئيس.

• أدرت أعمال ميدانية واسعة في المدن والقرى بغرب كينيا، بما في ذلك قضاء 55 يوما من الاجتماعات على مدى سنتين ونصف قابلت فيها أكثر من ألف ضحية. وركزت كل إحاطة إعلامية على التطورات الحاصلة في القضية، وتضمنت جلسات أسئلة وأجوبة مكثفة طُرحت خلالها على الضحايا أسئلة تتعلق بانهيار القضية.

• تحدثتُ في أحداث جانبية في جمعية الدول الأطراف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في 2013 و 2014 و 2016.

أيلول/سبتمبر 2009 – كانون الأول/ديسمبر 2012: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

محامي ادعاء، مكتب المدعي العام، في محاكمة رادوفان كارادزيتش

بصفتي عضوا رئيسيا في فريق المحاكمة، قدمت المشورة الاستراتيجية والتكتيكية إلى فريق الادعاء بشأن سير الدعوى، وشاركت مشاركة كاملة في المحاكمة نفسها.

• أشرفتُ على محامين مبتدئين في تقييمهم للأدلة وصياغة مذكرات الادعاء.

• وجهت المحامين المبتدئين، مقدماً المشورة المهنية والنقد البناء فيما يتعلق بالنواتج.

• قدمتُ إحاطات واضحة وفعالة لفريق المحاكمة بشأن المسائل الوقائعية والإجرائية والمتعلقة بالقانون الموضوعي التي نشأت في قضية كارادزيتش مع تقدم القضية.

• فحصتُ واستجوبتُ العشرات من شهود الواقع، بمن فيهم الضحايا والمطلعون، والشهود الخبراء بشأن جوانب تقنية للغاية متعلقة بالمقذوفات والمتفجرات والقنص. • أعددتُ وقدمتُ مرافعة شفوية موجزة في المحكمة بشأن مجموعة من المسائل الإجرائية.

• أشرفتُ على التحضير للمحاكمة، بما في ذلك صياغة الطلبات والردود والأجوبة؛ وإعداد الأقوال المختلطة؛ واختيار الأدلة المستندية لاستخدامها مع الشهود في المحكمة.

• تواصلتُ على نطاق واسع مع الدفاع في لاهاي وفي سراييفو بطريقة تعاونية.

• تواصلتُ على نطاق واسع مع أعضاء فريقي وأفرقة الادعاء الأخرى، وأعضاء دعم المحاكمات، ودعم القضايا، والدعم اللغوي، وموظفي القضاة وموظفي التحقيقات، والمكتب المباشر للمدعي العام، وفريق البحث القيادي التابع لمكتب المدعي العام، وفريق التحليل العسكري.

• دخلتُ في مفاوضات مع خبير شاهد رفض الإدلاء بشهادته في محاكمة كارادزيتش. وبعد أن رفض باستمرار الإدلاء بشهادته، قمت بصياغة مذكرة بشأن ازدراء المحكمة وأشرفت عليها؛ وتقدمت بطلب للحصول على أمر بالقبض عليه من أجل ضمان اعتقاله في البوسنة ونقله إلى لاهاي.

• أوصيتُ، بعد التشاور مع محاميي ادعاء ومحققين آخرين، بالشهود الذين سيتم استدعاؤهم وبالبلديات التي سيتم إسقاطها من لائحة الاتهام.

• أدرتُ فريقًا فرعيًا تم تكليفه بتحديد 700 محادثة تم اعتراضها وتحليلها وتوثيقها عن طريق شاهد من أمن الدولة لتقديمها في المحكمة كدليل.

• نظمتُ اجتماعات في سراييفو بين محامي الدفاع وشهود الادعاء، وأجريتُ الاجتماعات بطريقة عادلة وفعالة حظيت بارتياح الدفاع والشهود.

• أحطتُ المدعين العامين المحليين من يوغوسلافيا سابقاً بشأن صياغة لوائح الاتهام وتعديلها، بما في ذلك كيفية الدفع الصحيح بالعمل الإجرامي المشترك وبالإبادة الجماعية.

• خاطبتُ المؤتمر الرئيسي الذي عقد في لاهاي بشأن الإجراءات الجنائية الدولية والحق في محاكمة عاجلة، وقدمتُ توصيات إجرائية محددة تهدف إلى إجراء محاكمات رئيسية للقيادات على وجه السرعة.

تشرين الأول/أكتوبر 2008 – آب/أغسطس 2009: محكمة الدائرة، المحكمة العالية، والمحكمة العليا في أيرلندا *محام*

• ترافعت أمام المحكمة بشكل شبه يومي أمام محكمة الدائرة، والمحكمة العالية، والمحكمة الجنائية الخاصة (من دون محلفين) والمحكمة العليا في أيرلندا، حيث مثلتُ المدعى عليهم في الملاحقات القضائية المتعلقة بمجموعة من الجرائم غير المميتة، وتسليم المجرمين، وازدراء المحكمة، والإرهاب، ومصادرة الأصول الجنائية.

تشرين الثاني/نوفمبر 2007 – تشرين الأول/أكتوبر 2008: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

محامي ادعاء، مكتب المدعي العام

• ترافعتُ أمام المحكمة، على أساس يومي تقريبا، في محاكمة المتهمين الستة في قضية *نيراماسوهوكو وآخرين*، بشأن قتل أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في محافظة بوتاري وجرائم أخرى، وعارضت، حسب الاقتضاء، الحجج الشفوية التي قدمتها جميع أفرقة الدفاع الستة. وقد أُدين الستة جميعاً وأُيدت إدانتهم في الاستئناف.

قدمتُ مذكرات شفوية بشأن مجموعة واسعة من المجالات الإجرائية والموضوعية.

• قمتُ بصياغة طلبات وردود وأجوبة وموجزات وغيرها من المذكرات القانونية المكتوبة التي قدمتها باللغة الفرنسية ستة أفرقة دفاع ناطقة بالفرنسية. وأشرفت على دعم البحوث القانونية.

• استعرضت كميات هائلة من المحاضر وإفادات الشهود وغيرها من الأدلة.

• توليت إدارة التحضير لإجراء المقابلات، وقيادة مقابلة شهود الجناة والضحايا في رواندا، وشهود النفي في بوروندي وملاوي.

•استعرضتُ إمكانية عقد جلسة بموجب المادة 61 ضد هارب رفيع المستوى بالنسبة للمدعي العام.

• اقترحت تعديلات على رئيس هيئة الادعاء فيما يتعلق بإدانة الهاربين الذين ألقي القبض عليهم حديثا.

شباط/فبراير 2007 – آب/أغسطس 2007: لجنة التحقيق المستقلة الدولية

مستشار قانوني

•قدمتُ المشورة الاستراتيجية والتكتيكية للمفوض وكبار المحامين المسؤولين عن التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

• تواصلتُ بشكل متواتر مع المحللين والمحققين وغيرهم من المحامين وأفراد الأمن الميداني والدعم اللغوي.

• استعرضت تقارير اللجنة المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقدمت تعليقات عليها.

• أعددتُ وشاركتُ في تنظيم مقابلة مع مطلعين رئيسيين على مدى ثلاثة أيام في سوريا.

حزيران/يونيه 2001 – شباط/فبراير 2007: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

محامي ادعاء، مكتب المدعي العام

• تحت إشراف مارك ب. هارمون، كنتُ المؤلف الرئيسي لجميع الالتماسات، والردود والأجوبة المقدمة من الادعاء تقريباً (في مراحل ما قبل المحاكمة، والمحاكمة، وإصدار الحكم والاستئناف التمهيدي) في قضايا *كرايسنك، وبلافسيتش، وليوبيسيتش، وديرونيتش وسيسيتش*. وقمتُ أيضا بصياغة بعض المذكرات المقدمة في *قضايا لوكيتش ولوكيتش، وميكو ستانيسيتش* وبرديانين. وعلى الرغم من هذا الحجم الهائل ، لم أفوّت موعدًا نهائيًا.

• أدرتُ أفرقة من المحامين المبتدئين والمتدربين الداخليين بكفاءة في بحوثهم القانونية، وصياغة موجزات الأدلة، واستعرضت مساهماتهم في الإحاطة النهائية للمحاكمة.

• أدليت بالعديد من الحجج من أجل تركيز المحاكمة على المسائل المتنازَع بشأنها حقاً.

• استجوبتُ الشهود مستفيداً على أفضل وجه من الوقت المحدود المتاح، وركزت على المسائل المطروحة في القضية، واحترمت كرامة الشهود.

• استخدمت برمجيات خاصة بالجزاءات لتقديم الأدلة المصورة بالفيديو والأدلة السمعية والوثائقية في المحكمة.

•بحثت في الاجتهادات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي الاجتهادات القضائية المحلية.

• أدرتُ فريقاً لصياغة الإحاطة النهائية للمحاكمة في قضية مومتشيلو كرايسنك، وهو أحد كبار مهندسي حملة التطهير العرقي التي شنها صرب البوسنة.

• فوّضت بعض المهام إلى كبار و صغار أعضاء الفريق، وراجعت المسودات الواردة وقدمت تعليقات، وحرصت على التقيد بالمواعيد النهائية الداخلية والخارجية، ونسّقت عملية الجمع والتحقق النهائية المتعلقة بالإحاطة النهائية وتذييلاتها الطويلة.

• قدمت مرافعة شفوية أثناء مرافعة الادعاء الختامية بشأن عشر مسائل قانونية معقدة عرضتها الدائرة الابتدائية على الادعاء في ختام محاكمة كرايسنك.

•أجريت عملية الاستجواب الكبرى لشهود المطلعين، والشهود الخبراء، وشهود الجريمة، والعديد منهم من الناجين من المذبحة.

آب/أغسطس 1997 – حزيران/يونيه 2001: **مكتب فريشفيلدز بروكهاوس ديرينغر**

للمحاماة Freshfields Bruckhaus Deringer

متدرب (1997-1999)؛ معاون (1999-2001)

•مكتب فريشفيلدز من مكاتب المحاماة الرائدة في العالم. وُظفت في إطار برنامج تدريب الخريجين أثناء الدراسة في كيمبريدج. خلال فترة تدريبي في مكتب فريشفيلدز، تم اختياري للعمل في فرع المكتب في طوكيو لمدة ستة أشهر، وبعد ذلك انتُدبت للعمل لدى أقدم عملائه، مصرف إنكلترا.

• قمتُ بصياغة إفادات الشهود، واتفاقات التسوية، وبيانات المطالبات، وحضرت اجتماعات العملاء، وأجريت مقابلات مع شهود الواقع، والشهود الخبراء.

• أجريتُ بحوثا قانونية وقمت بصياغة مذكرات مشورة تتناول مجموعة من المجالات المعقدة المتعلقة بالتنظيم المالي، وعمليات الاندماج والحيازة، وإدراج الأوراق المالية، وعمليات الشراء الإدارية، وتأثير كثرة أدوات الخدمات المالية الجديدة في مصرف انكلترا.

الخلفية الأكاديمية؛ القبول للممارسة؛ اللغات

1996–1995 **جامعة كيمبريدج** ماجستير الفلسفة في العلاقات الدولية

1994–1990 **كلية ترينيتي، دبلن** بكالوريوس في الحقوق

• قُبلت للممارسة في إنكلترا وويلز عام 1999 وفي أيرلندا عام 2008.

• معرفة قوية بالعمل بالإسبانية والفرنسية.

• معرفة واسعة بإدارة الأدلة، وإدارة المحاكمات، وبرمجيات عرض الأدلة في قاعات المحكمة، وبرمجيات النسخ.

• قبلت كمستشارة في المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة بلبنان. ولد في ملاوي عام ١٩٧١.نشأ في سوازيلان. الجنسية الأيرلندية

منشورات مختارة

- *General Assembly Referral to the International Criminal Court,* in "The Past, Present and Future of the International Criminal Court", International Nuremberg Principles Academy (forthcoming).
- *Current Developments at the International Criminal Court*, JICJ. Co-authored with P. Hayden and K. Kappos, 2016.
- *Evidence*, in *International Criminal Procedure - Principles and Rules*, edited by Göran Sluiter and others, Oxford University Press. Co-authored with three others. 2013.

- *Uneasy partners: Evidence, Truth and History in International Trials* Journal of International Criminal Justice, Oxford University Press (JICJ). 2012.
- *Prosecution at the ICTY: Achievements and Challenges*, Südosteuropa Mitteilungen. 2012.
- *International Tribunals and the Right to a Speedy Trial: Problems and Possible Remedies*, Law in Context. Co-authored with David Tolbert. 2009.
- *ICTY and ICTR pre-trial proceedings* and *Subpoenas*: two entries in "The Oxford Companion to International Criminal Justice", Oxford University Press. 2009.
- *Provisional Release in the Law of the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia*, in "The Legal Regime of the International Criminal Court" Martinus Nijhoff Publishers. 2009.
- Review of M. Cherif Bassiouni, *The Legislative History of the International Criminal Court*, JICJ. Co-authored with L. K. Morris. September 2008
- Review of Olaoluwa Olusanya, *Sentencing War Crimes and Crimes against Humanity under the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia,* JICJ. November 2007.
- *Ordinary Sentences for Extraordinary Crimes*, JICJ. Co-authored with Mark B. Harmon. July 2007
- *Prosecuting Massive Crimes with Primitive Tools: Three Difficulties Encountered by Prosecutors in International Criminal Proceedings*, JICJ. Co-authored with Mark B. Harmon. June 2004.
- *Current Developments at the Ad Hoc International Criminal Tribunals.* Co-authored, with Daryl A. Mundis and Barbara Goy, ten instalments of periodic digest of international criminal law in JICJ in 2004-2008.

3- كريم خان، (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

[الأصل: بالأنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لدى مملكة هولندا ("السفارة") تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف (الأمانة)، مشيرةً إلى مذكرة الأمانة ASP/19/SP/38 المؤرخة 1 تموز/يوليو 2020.

إن السفارة تتشرف بإعلام الأمانة بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية تزكّي بهذه المذكرة مستشار الملكة كريم خان بصفة مرشَّحاً للانتخاب مدِّعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستُجرى خلال الجلسة المستأنَفة في نيويورك لجمعية الدول الأطراف المنعقدة في دورتها التاسعة عشرة.

وتتشرف السفارة بأن ترفق بهذه المذكرة بياناً أُعِد وفقاً للمادة 42 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرات 28 حتى 30 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدّعي العام ونواب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (القرار ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدَّلة)، وبيانَ مؤهلاتِ وخبراتِ السيد خان ("سيرتَه الذاتية").

وتغتنم السفارة هذه الفرصة لتجدِّد إعرابها عن أسمى تقديرها لأمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

*بيان مقدَّم وفقاً للمادة 42(3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرات 28 حتى 30 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدّعي العام ونواب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (*ICC-ASP/3/Res.6*، بصيغته المعدَّلة).*

إنه لَشَرف للحكومة البريطانية أن ترشِّح مستشار الملكة السيد كريم خان وفق المادة 42 من نظام روما الأساسي. فالسيد خان قانوني يتمتع بمؤهلات عالية وخبرة وافرة ومهارات راسخة في العمل في بيئات معقَّدة ضمن المنظمات الدولية وهو ذو مراس في تمثيل الدفاع والادّعاء والمجني عليهم أمام المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية.

يتحلّى السيد خان بمناقب أخلاقية عالية وله رؤية واضحة ومقنعة لوظيفة المدّعي العام والمهارات والخبرة اللازمة للاضطلاع بها. إن السيد خان يتكلم الإنكليزية بصفتها لغته الأم. وتعتقد المملكة المتحدة اعتقاداً راسخاً أنه يجتمع لدى السيد كريم خان المزيج المناسب من حس المقاضاة والحس الإداري والحس السياسي ليقود مكتب المدّعي العام بنجاح في غمار التحديات التي ستواجهه على امتداد السنوات التسع المقبلة.

السيرة الذاتية

إجازة في الحقوق (بدرجة الشرف) (لندن)، زميل معاون في الكلية الملكية بلندن، زميل في معهد المحكَّمين السنغافوري، زميل في معهد المحكَّمين المعتمَد، حائز دبلوم معهد المحكَّمين المعتمَد، محامٍ رفيع المستوى

ما يرد عنه في الوثائق الدليلية:

*"محامٍ بارع" و"خبير استراتيجي رهيب المهارة"، دافع عن موكّلين في المحاكم الدولية في جميع أنحاء العالم. بصفته مقاضياً في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اكتسب خبرة واسعة في تناول مسائل معقَّدة مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والمنازعات المتعلقة بازدراء القضاء"؛ "غدا ذا قدرة أسطورية على معالجة أكثر التحليلات القانونية تعقيداً وتلخيصها المقتضب والوافي في آن معاً"؛ "مُرافع من الدرجة الممتازة يتمتع بقوة حقيقية يُعتد بها. إنه ينافح في دفوعه بشكيمة قوية لكن بشرف"؛ "له دراية فائقة بالقانون الدولي وهو محامٍ ومحرّرٍ من الطراز العالمي. وبمقدوره سبر غور المسائل القانونية واستبانة حلولها الممكنة بدقة وسرعة. إن كريم يدير أفرقة كبيرة تؤدي خدمات تتميَّز بجودة عالية المستوى لا تعتريها أي هِنة، وهو مُرافع شرس". **الدليل القانوني للدوائر القانونية والشركاء (مقتطفات، 2016–2020)***

"إنه مضمون التمتع بمعرفةٍ بالغةِ العمق لا بوقائع القضايا فحسب بل أيضاً بجميع جوانبها، ما يشمل في هذا المجال السياسة والثقافة والمجتمع" **(Legal 500 (2021) "Leading Silk", Ranked Tier 1, International crime & Extradition)**

إن مستشار الملكة كريم أحمد خان يشغل حالياً منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، عيَّنه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، مستشاراً خاصاً أولَّ ورئيساً لفريق التحقيق المعني بتعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"/داعش (UNITAD)، بموجب قرار مجلس الأمن 2379 (2017).

عمل كريم محامياً لدى المحاكم العليا لمدة 28 سنة، وهو مستشار للملكة منذ عام 2011، وقد رافع في بعض أكبر القضايا الجنائية الدولية لصالح الادعاء ولصالح الدفاع ولصالح المجني عليهم. إنه شارك في قضايا أمام جميع المحاكم الدولية أو المختلطة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، والمحكمة الخاصة بسيراليون، والمحكمة الخاصة بلبنان، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (EULEX)، والهيئة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في تيمور لِشتي (إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور لِشتي)، ومحكمة العدل الدولية. لقد تناول قضايا دولية معقَّدة في آسيا، وأوروبا، وشمال أفريقيا وشرقها ووسطها وغربها. إنه قاضٍ غير متفرغ في محكمة التاج في إنكلترا وويلز، وسبق له أن عمل نائباً عامّاً رئيسياً للتاج في لندن وفي اللجنة القانونية لإنكلترا وويلز. وترأس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية من حزيران/يونيو 2017 إلى حزيران/يونيو 2018. وعند انتهاء فترة ولايته بصفته رئيساً لهذه النقابة عُيِّن كأول رئيس فخري لها في دورة جمعيتها العامة التي عُقدت عام 2018. وقد كُرِّم في تموز/يوليو 2018 باعتباره "سفيراً عالمياً لنقابة المحامين الأفارقة".

المؤهّلات:

محامٍ لدى المحاكم العليا (قُبل في تشرين الأول/أكتوبر 1992، وغدا مستشاراً للملكة في 2011)؛ عضو فخري في هيئة جمعية دار لِنكولن للحقوقيين (Lincoln's Inn) في لندن؛ قاضٍ غير متفرغ في محكمة التاج (Crown Court)؛ مجاز في الحقوق (بدرجة الشرف)، زميل معاون في الكلية الملكية بلندن؛ خريج معهد القانون التابع لجمعيات دور الحقوقيين (Court of Inns) في لندن؛ حائز دبلوم العلاقات الدولية من المركز الدولي للإعداد في مجال الشؤون الأوربية (CIFE) في نيس [بفرنسا]؛ زميل في معهد المحكَّمين السنغافوري (FSIArb)؛ زميل في معهد المحكَّمين المعتمَد (FCIArb)؛ حائز دبلوم معهد المحكَّمين المعتمَد (CIArb)؛ حائز دبلوم الدراسات المتقدمة في مجال حقوق الإنسان الدولية (من أكاديمية أبو، توركو بفنلندا)؛ دكتور في الفلسفة (مرشَّح)، من كلية ولفسون (Wolfson) في جامعة أُكسفورد؛ حائز دكتوراه فخرية من كلية فاما (FAMA) الجامعية في بريشتينا بكوسوفو (2012)؛ حائز دكتوراه فخرية من الجامعة الأوروبية في تيرانا بألبانيا.

1- الخبرة في مجال المقاضاة والتحقيق على الصعيدين الدولي والوطني

'1' المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"/داعش (UNITAD) منذ تموز/يوليو 2018

وفقاً لقرار اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع في أيلول/سبتمبر 2017 (قراره 2379)، قاد المستشار الخاص خان إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز المساءلة عن جرائم داعش، ساهراً على نشر الفريق من نيويورك إلى بغداد في غضون ثلاثة أشهر إثر تعيينه في تموز/يوليو 2018. فقُدِّمت خمسة تقارير إلى مجلس الأمن وأُجريت إحاطات نصف سنوية لأعضائه. وسعى الفريق بقيادته إلى اتّباع نهج ابتكاري دينامي في تنفيذ ولايته، معتمداً على شراكات استراتيجية قوية أُقيمت مع السلطات العراقية، ومجموعات الناجين، والجماعات المتضررة، والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء https://www.unitad.un.org/content/multmedia

أهم المنجَزات

- تأمين ميزانية أولية بلغ مقدارها 20 مليون دولار من خلال التواصل الفعال مع الدول الأعضاء (30 مليون دولار إذا أضيفت المساهمات في الصندوق الاستئماني ذي الصلة)؛
- قيادة عملية إنشاء الإطار المؤسسي، ووضع هيكل التجهيز بالموظفين وإجراءات العمل القياسية واستراتيجية التحقيق الأولية للفريق، مع الحظو بقبول جميع أصحاب الشأن الرئيسيين؛
- إنشاء ست وحدات تحقيق ميدانية مخصَّصة لتناول الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بحق جماعاتٍ متنوعةٍ واسعَ التنوُّع في العراق؛
- إنشاء وحدات متخصِّصة بمواضيع معيَّنة منها الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال والوحدة المعنية بحماية الشهود ومساندتهم، مع التكفل بارتكاز عمل الفريق في المجالات المعنية على المعايير الدولية؛
- إنشاء وحدة للتتبع المالي بالاستعانة بتبرعات؛

- جمع أدلة لم يسبق أن توفرت للسلطات الوطنية التي تسعى إلى مقاضاة داعش، منها سجلات بيانات مكالمات، وأدلة رقمية مستخرجة من الأجهزة الإلكترونية لتنظيم داعش، وصور لمسارح الجرائم في شتى أنحاء العراق مُعَدّة بالاستنساخ الليزري الثلاثي الأبعاد؛
- النجاح في تقديم الدعم المباشر للإجراءات الوطنية السائرة، بما في ذلك تسهيل الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم الوطنية عبر روابط التواصل الفيديوي عن بعد من مقر الفريق في بغداد؛
- تقديم الدعم للسلطات الوطنية في عمليات الانتباش من مواقع المقابر الجماعية في سنجار، مع تأمين المصادر الرئيسية لأدلة البحث الجنائي العلمي؛
- إبرام مذكرات تفاهم وأطر قانونية أخرى مع دول أعضاء ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية ومجموعات من الناجين ومؤسسات أكاديمية؛
- التصدي بأشكال ابتكارية لجائحة كوفيد-19، وتسخير التكنولوجيا لهذا الغرض، وبدء المقابلات عن بُعد عند اللزوم.

إقامة شراكة بين فريق التحقيق والجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع الدولي: يمثل التعاون مع السلطات العراقية سمة أساسية من سمات الفريق. إنه يتأتى من إدراك أن فعالية عمليات التحقيق ضمن البلد المعني تتطلب الاستفادة الكاملة من مواهب وخبرات القانونيين والمحققين والتراجمة والمحلّلين الوطنيين. وتحقيقاً لهذه الغاية أولى كريم الأولويةَ لمشاركة حكومة العراق والقضاء العراقي وسلطات حكومة إقليم كردستان مشاركةً فعالة، وبذلك حظي بدعمهم لعمل الفريق. وعلى نحو موازٍ سعى كريم إلى التواصل باستمرار مع جميع أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء من أجل تبيان التقدم المحرز في تنفيذ المهام المعهود بها إلى الفريق.

التجهيز بالموظفين، والإدارة: قيادة فريق مكوَّن من 154 شخصاً من القانونيين والمحقِّقين والمحلِّلين وأخصائي الطب النفسي السريري والخبراء في تدبر المعلومات والمستشارين السياسيين وموظفي الدعم. إن الفريق حقَّق التوازن بين الجنسين بين أعضائه الفنيين وأعضائه المعنيين بالدعم، بما فيه التوازنُ بينهما في أعلى مراتب التوظيف، بادئاً بالعمل من الصفر من أجل ذلك. ووجبت مراعاة التنوع الجغرافي، فعُيِّن للعمل في الفريق موظفون من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا.

التواصل مع الجماعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والزعماء الدينيين: أوليت الأولوية لإقامة روابط متينة مع الجماعات المتضررة والزعماء الدينيين ومجموعات الناجين. وتجسَّد هذا النهج في نجاح عملية تيسير اعتماد ممثلي جميع الديانات الكبرى في العراق البيانَ التاريخي المشترك بين الأديان بشأن ضحايا تنظيم داعش والناجين من جرائمه، وهي عملية تيسير انفرد كريم بتوليها في بادئ الأمر ثم تولاها بالاشتراك مع السيد آدما دينغ، المستشار الخاص المعني بدرء الإبادة الجماعية. وتجسيداً لإيلاء اللأولوية لتواصل الفريق مع جميع أصحاب الشأن، قاد كريم أيضاً إنشاء منتدى التحاور بين الفريق والمنظمات غير الحكومية، بمثابة منصة لانخراط المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق.

إدارة شؤون الميزانية: نجح كريم بصفته رئيس الفريق في تبرير مقادير الميزانيات أمام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. إنه مسؤول عن ميزانية سنوية تبلغ مبلغاً يقارب 30 مليون دولار

يتألف من مساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن صندوق استئماني مخصَّص أُنشئ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2379 (2017). وفيما يتعلق بهذا الصندوق، نجح كريم في تأمين مساهمات كبيرة خارجة عن ميزانية الأمم المتحدة، إضافةً إلى خبراء وطنيين معارين من دول منها أستراليا وألمانيا والأردن وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية والسويد والدنمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

تسخير التكنولوجيا والابتكار في تنفيذ المهام: ركَّز الفريق على تسخير التكنولوجيا بصورة متكاملة تركيزاً خاصاً، تأتى من الإحاطة بأن مجموعات البيانات الجمّة التي تتهيأ في إطار عمليات التحقيق يجب أن تُتناول بأدوات حديثة لضمان تجهيزها وتحليلها في الوقت المناسب. ولذلك استعان الفريق عند اللزوم ببرامج حاسوبية صُمِّمت في نطاقه، كما استعان ببرمجيات وأدوات منها المشمولةُ ببراءات التصميم ومنها التخصُّصية. لقد رُكِّز تركيزاً أساسياً على ضمان الأخذ بأساليب ابتكارية في النظم العامّة لتدبر الأدلة.

’2‘ وكيل ادّعاء في مكتب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للأمم المتحدة ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية للأمم المتحدة لرواندا

من عام 1997 إلى عام 2000 عمل كريم مستشاراً قانونياً في مكتب المدّعي العام لمحكمتَي الأمم المتحدة الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وفيما يخص أولى هاتين المحكمتين اهتم بقضايا منها قضية ديلاليك (Delalic) وآخرين بصفة عضو في الفريق المعني بالإجراءات الابتدائية لدى كبير وكلاء الادّعاء إريك أوستبرج (Eric Ostberg) ثم غرانت نيمان (Grant Niemann). لقد حضر كريم جلسات المحكمة، وأعد وثائق شتى، كما شارك في إعداد رد الادعاء على المذكرة التي التمس فيها الدفاع القضاءَ بأنه لا وجه للمقاضاة إثر تقديم الادعاء حججه الختامية. وشارك كريم بانتظام في الاجتماعات الأسبوعية للمستشارين القانونيين التي نوقش فيها مختلف المسائل السياسية والقانونية التي كانت مطروحة للتدارس في مرحلة مبكرة من عمل المحكمة. كما شارك في عدة مراجعات للوائح الاتهام. وفي عام 1998 عُيِّن كريم واحداً من وكيلَي ادعاء اثنين مقيمين في لاهاي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن المسائل القانونية والعمل بمثابة صلة وصل بين الأفرقة المقيمة في كيغالي وأروشا ولاهاي. إن كريم، إذ عمل مباشرةً مع وكيل الادّعاء الرئيسي، محمد شاندي عثمان وبرنارد منى (الذي توفي لاحقاً)، قام بمهمات في أروشا وكيجالي، وأسدى المشورة بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية. كما اهتم كريم، بصفة مستشار قانوني ثم بصفة وكيل معني بدعاوى الاستئناف، بدعاوى استئناف بارزة في قضايا منها قضية أكاييسو (Akayesu) وقضية كاييشيمي (Kayeshemi) وروزندانا (Ruzindana) وقضية كَمْبَندا (Kambanda) وقضية سيروشاغو (Serushago) (أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). لقد قُيِّم أداؤه باعتباره "ممتازاً"، تقييماً صدَّقته المدّعية العامّة الرئيسية لويز أربور (Louise Arbour) ثم كارلا ديل بونتي التي خلفتها في هذا المنصب.

’3‘ 2010 – الوقت الحاضر: عضو في "دوائر تِمبل غاردن" (Temple Garden Chambers)، في محلة تِمبل (Temple) بلندن وفي لاهاي (Lange Voorhuit 82)

إن "دوائر تِمْبل غاردن" هي مجموعةٌ قانونية رائدة معترف بها لخبرتها في القانون الجنائي الدولي وتسليم المجرمين والتحقيقات العامة (عند تعيين كريم في الأمم المتحدة عام 2018 توقفت مزاولته الخصوصية لمهنته القانونية).

'4 2000 – 2010: عضو في دوائر 2 Hare Court، في محلة تِمْبل (Temple) بلندن

تولى كريم المقاضاة في كل طائفة القضايا الجنائية أمام المحاكم، وأُدرج في "قائمة أولد بيلي" (Old Bailey list) للمقاضاة في أخطر الجرائم أمام المحكمة الجنائية المركزية. وهو مُدْرَج في عِداد فريق محامي المقاضاة التابع للنائب العام. تولى المقاضاة في قضايا عنف جنسي وجرائم ضد الأشخاص. كما عمل ممثلاً لوزير الداخلية وممثلاً للطالبين في العديد من قضايا الهجرة واللاجئين.

'5 1992 – 1996: وكيل التاج ثم كبير وكلاء التاج، في النيابة العامة الملكية (فرع "تَوَر بريج" (Tower Bridge) و"سيتي" (City) و"أولد ستريت" (Old street) بلندن)

ظهر بانتظام بصفة محامي مقاضاة في المحاكم. وعلَّم المحاماة للحقوقيين المبتدئين. ورافع في دعاوى مراجعة الأحكام في طائفة واسعة من القضايا الجنائية وجرائم القتل (العمد) والاغتصاب وغيرها من الجرائم ضد الأشخاص. وله أيضاً مراس في تناول قضايا الشباب.

2– أمثلة مختارة على الخبرة في تمثيل المجني عليهم أمام المحاكم وإجراء عمليات التحقيق

'1 الدوائر الاستثنائية للمحاكم الكمبودية (كمبوديا)، رئيس فريق محامي المدّعين بالحق المدني (المجني عليهم)

في عام 2009 وُكِل إلى كريم خان بصفته محامياً رئيسياً (يعمل بلا مقابل) الدفاعُ عن أكبر مجموعة من المدّعين بالحق المدني (المجني عليهم) في القضية الأولى أمام الدوائر الاستثنائية للمحاكم الكمبودية (المدعي العام ضد كاينغ غيوك إيف (Kaing Geuk Eav)، المعروف باسم دوتش (Duch)). لقد نجحت مقاضاة دوتش، فمضى كريم قُدُماً فعمل أيضاً بصفة محامٍ رئيسي للمجني عليهم في دعوى استئناف الحكم بالإدانة فتوصَّل إلى القضاء بتأييد هذا الحكم. لقد قام كريم بتأليفِ وقيادةِ فريق دولي عَمِل بلا أي مقابل. وتمكَّن من تأمين تمويل لسد تكاليف المحامين الوطنيين الذي ردفوا عمل هذا الفريق. وقد أُنْتِج عن التمثيل القانوني المعني فلم وثائقي عنوانه "الأخ ذو الرقم واحد" ("Brother Number One"):

https://ondemand.nzfilm.co.nz/#!/browse/film/14/brother-number-one?trailer
www.youtube.com/watch?v=39l1fBwYxIQ

'2 رئيس فريق محامين تولّى الدفاع عن مجني عليهم ألبان

حتى عام 2016 قاد كريم أيضاً فريقاً من المحامين وكَّلته أقلية عرقية ألبانية، فيما يتعلق بسبل الانتصاف الممكنة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى في قضايا الانتهاكات المدّعى بارتكابها مساساً بالأرواح والممتلكات.

'3 رئيس فريق محامين دوليين تولّى الدفاع عن مجني عليهم في كينيا

حتى تموز/يوليو 2018 ترأس فريق محامين تولّى الدفاع عن أكثر من 116000 من المطالبين بحقوق المجني عليهم من جماعة "كبسيجيس" (Kipsigis) وجماعة "تالاي" (Talai) الذين يلتمسون الحصول

على تعويض عن انتهاكات لحقوق الإنسان مدّعى بأنها ارتُكبت خلال الفترة الاستعمارية. لقد قاد كريم فريقاً كبيراً متعدد التخصُّصات يضم زهاء 40 موظفاً محترفاً منهم محامون ومحقِّقون ومؤرِّخون ومحلِّلون وخبراء في الصحة النفسية – الاجتماعية والصحة العقلية، دوليون وكينيون.

https://www.youtube.com/watch?v=XhlQKOsTSMg

'4' رئيس فريق محامين تولّى الدفاع عن مجني عليهم في سيراليون

بدءاً من عام 2016 ترأس فريقَ محامين (يعملون بلا مقابل) لتمثيل المجني عليهم في جرائم اغتصاب سالفة وأطفال أُنجبوا نتيجةً لجرائم اغتصاب (غدوا الآن بالغين) ارتكبها قِسٌّ من جمعية أخوان القديس افْرنسوا أكْزَفييه (François Xavier) في سيراليون. وقد منحت الكنيسة موكِّليه تعويضاً في عام 2018. ثم إنه ترأس حتى تموز/يوليو 2018 فريق محامين (يعملون بلا مقابل) لتمثيل المجني عليهم في جرائم تعذيب وجرائم اعتداء جنسي وأفعال إعدام بإجراءات موجزة أثناء النزاع في عامَي 1998و1999. فأُجريت عمليات تحقيق ناشط في سيراليون. ورُفعت القضية إلى المحكمة العليا في سيراليون وأَنْتَجت عنها قناة الجزيرة فلماً وثائقياً عنوانه "قتلة السلام" (" Peacekillers"):

https://www.aljazeera.com/programmes/peopleandpower/2018/09/peacekillers180913060 801441.html

'5' رافع بصفته محامياً دولياً أمام المحكمة العسكرية في ياوندي بالكاميرون

عمل دون مقابل محامياً مثَّلَ الدكتورَ فيليكس أغبور–بالا انكونغو (Felix Agbor-Bala Nkongho)، المدافعَ عن حقوق الإنسان، والمسؤولَ السابق عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والمسؤولَ القانوني المعني بالإجراءات الابتدائية في المحكمة الخاصة بسيراليون. كان الدكتور فيليكس بالا يواجه تهماً مختلفة يعاقَب عليها بالإعدام بسبب نشاطه في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الكاميرون. إن كريم سعى، من خلال العمل مع نائب المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الراحل برنارد منى، إلى الحصول على حقوق الحضور والمرافعة أمام المحكمة العسكرية في ياوندي، فنجح في الحصول على هذه الحقوق، فقدَّم عدة دفوع شفوية أمام هذه المحكمة. وقد ساعد ذلك في جعل رئيس الكاميرون يأمر بإطلاق سراح الدكتور بالا وإسقاط التهم المَسُوقة ضده التي يعاقَب عليها بالإعدام (2017).

3– أمثلة مختارة على الخبرة في المرافعة في الدعاوى أمام المحاكم وإجراء عمليات التحقيق

'1' محامٍ رئيسي أمام هيئة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في تيمور لِشتي

في عام 2001 وُكِّل بصفةِ محامٍ رئيسي للدفاع عن كانثيو لوبيس دي كَرفالو (Cancio Lopes De Carvalho)، قائد ميليشيا ماهيدي (Mahidi) أمام هيئة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في تيمور لشتي.

'2' محامٍ ومحامٍ رئيسي أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في عام 2003، عُيّن محاميَ دفاعٍ في قضية المدعي العام ضد ليماج (Limaj) أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي أولى قضايا جيش تحرير كوسوفو التي نظرت فيها المحكمة الجنائية

الدولية ليوغوسلافيا السابقة (بُرِّئَ ليماج في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 من جميع التهم المَسُوقة ضده، إذ رُفض استئناف الادعاء للحكم القاضي بتبرئته).

عيَّنه رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بصفة محامٍ مستقل للدفاع عن قائد القوات المسلحة البوسنية السابق في قضية المدعي العام ضد سيفر خليلوفِتش. (أُذن لخليلوفِتش برفع دعوى استئناف إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة).

كما عمل كريم محاميَ دفاعٍ عن المتهم برونو استويِتش (الكرواتي البوسني) في المحاكمة في قضية المدعي العام ضد ابْرليك وآخرين أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي أيار/مايو 2008 وُكِل إليه أيضاً تمثيل وزير الثقافة في كوسوفو المتهم بازدراء القضاء في قضية المدعي العام ضد هراقجة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (قُضِيَ عند الاستئناف بتبرئته من جميع التهم المَسُوقة ضده).

كما عمل محاميَ دفاعٍ عن فلورنس هارتمان، الناطقة السابقة باسم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في قضية ازدراء للقضاء أمام هذه المحكمة.

وعمل أيضاً محامياً مناوباً للدفاع عن رئيس الأركان العامة السابق لصربيا في قضية المدعي العام ضد مُمْليكو بيريسِتش.

'3' محامٍ ومحامٍ رئيسي أمام المحكمة الخاصة بسيراليون

محامي دفاع في قضية المدعي العام ضد أَلِكس بريما أمام المحكمة الخاصة بسيراليون.

وبين نيسان/أبريل 2006 وحزيران/يونيو 2007 ترأس فريقَ محامي الدفاع في قضية المدعي العام ضد تشارلز غانكاي تيلور (رئيس ليبيريا السابق) أمام المحكمة الخاصة لسيراليون. فقاد عمليات تحقيق في سيراليون وليبيريا بينما عمل الفريق انطلاقاً من لاهاي أيضاً.

'4' محامٍ رئيسي أمام المحكمة الجنائية الدولية

في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 عُيِّن كريم خان محامياً رئيسياً مشاركاً في واحدة من أُولَيات القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، هي قضية المدعي العام ضد جان بيير بمبا غومبو، نائب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية السابق، في جرائم مدّعى بارتكابها في جمهورية أفريقيا الوسطى (منها جرائم منصوص عليها في المادة 25 من نظام روما الأساسي لم تعتمد الدائرة التمهيدية في المحكمة التهم المتعلقة بها، وجرائم منصوص عليها في المادة 28 من نظام روما الأساسي اعتمدت الدائرة التمهيدية في المحكمة التهم المتعلقة بها).

وبين عام 2008 وعام 2010 عمل محامياً رئيسياً للدفاع عن زعيم المتمردين الدارفوريين بحر إدريس أبو قَردة، أول مشتبه به لدى المحكمة الجنائية الدولية يقدِّم نفسه طوعاً إليها لتمارس اختصاصها في قضيته، وهي القضية التي رُدَّت فيها الدعوى في مرحلة اعتماد التهم للمرة الأولى في المحكمة (بعد جلسةٍ لاعتماد التهم مطعون فيها، قررت الدائرة التمهيدية في المحكمة عدم اعتماد التهم ورُفض طلب الادعاء الإذنَ باستئناف قرارها).

وفي آذار/مارس 2010 وُكِل إليه الدفاع عن اثنين آخرين من قادة المتمردين الدارفوريين، عبد الله بَندا وصالح جربو. فعمل مع مكتب المدعي العام وقلم المحكمة وغيرهما لضمان مثول هذين المشتبه بهما طوعاً أمام المحكمة في حزيران/يونيو 2010. وتلكم كانت في المحكمة القضيةَ الأولى التي لم يطعن الدفاع في قرار اعتماد التهم فيها فتوبعت فيها الإجراءات سريعاً حتى بلغت المرحلة الابتدائية.

وفي كانون الثاني/يناير 2011 وُكِل إليه بصفة محامٍ رئيسي تمثيلُ السفير فرانسيس موثَوْرا، أمين مجلس الوزراء ورئيس الخدمة العمومية في كينيا. وبعد عمليات تحقيق ناشط في كينيا وتقاضٍ مستفيض، سَحَب الادعاءُ جميع التهم المَسُوقة ضده، وذلك في آذار/مارس 2013 قبل بدء المحاكمة. وتلكم كانت المرة الأولى التي يسحب فيها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التهم الموجَّهة في قضية بعد اعتماد التهم المعنية.

وَوُكِل إليه بصفة محامٍ رئيسي الدفاعُ عن وليام روتو، نائب رئيس كينيا. وقد أُجريت في كينيا عمليات تحقيق معمَّق كاملة اشتملت على أدلة متأتية عن البحث الجنائي العلمي وأدلة متأتية عن تحديد مواقع استعمال الهواتف الخلوية، وعلى بيانات متأتية عن تحريات وثائقية، وعلى شهادات مُدْلى بها، وعلى معلومات متأتية عن تحريات في المصادر المتاحة إتاحةً عامة. وانتهت القضية في عام 2016 إثر التماس الدفاع القضاءَ بأنه لا محل لمقاضاة المتهم.

وعُيِّن في عام 2016 محامياً رئيسياً عن الدكتور سيف الإسلام القذافي فعمل بهذه الصفة حتى حزيران/يونيو 2018 عملاً اقتصر صارمَ الاقتصار على مسألة الطعن في مقبولية الدعوى من حيث اختصاص المحكمة بناءً على القول بازدواج التعريض للخطر/بعدم جواز المحاكمة في الجريمة ذاتها مرتين.

'5' محامٍ رئيسي أمام المحكمة الخاصة بلبنان

محامي الدفاع عن قناة الجديد والسيدة كرمى خياط فيما يتعلق بتهم ازدراء القضاء أمام المحكمة الخاصة بلبنان. لقد أُجريت عمليات تحقيق ناشط في لبنان. وتلكم هي المرة الأولى التي تُتَّهم فيها شركة أمام محكمة جنائية دولية أو مختلطة. وقد قُضِيَ بتبرئة شركة الجديد والسيدة خياط من جميع التهم المَسُوقة ضدهما في عام 2016. ورُدَّت دعاوى الاستئناف التي رفعها الادعاء.

'6' محامٍ دولي رئيسي في قضية جنائية ليبية

عمل حتى تموز/يوليو 2018 محامياً دولياً تولى تمثيل رئيس الوزراء الليبي الأسبق الدكتور بغدادي المحمودي الذي وُجِّهت إليه تهم أمام المحاكم الليبية حتى صدور الأمر بالإفراج عنه في 2019.

'7' محامٍ دولي رئيسي لدى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

بين عام 2010 وعام 2012 عمل محامياً رئيسياً للدفاع عن فاتمير ليماج، نائب رئيس وزراء كوسوفو السابق، بخصوص تهم في جرائم حرب مدّعى بأنها ارتُكبت في كوسوفو في عام 1999، وذلك أمام منظومة المحاكم (المختلطة) التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

إنه قاد عمليات تحقيق وبعثات ميدانية إلى كوسوفو، واستعان بخبراء. وقد انتهت محاكمة فاتمير ليماج في 2 أبريل 2012 بتبرئته من جميع التهم المَسُوقة ضده. فأمرت المحكمة العليا في كوسوفو بإعادة محاكمته أمام دائرة ابتدائية جديدة فعمل كريم أيضاً محامياً رئيسياً للدفاع عنه في هذه القضية التي انتهت مرة أخرى بتبرئته الكاملة من جميع التهم المَسُوقة ضده. وعمل كريم أيضاً محامياً رئيسياً للدفاع عن ليماج في قضية فساد لدى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. فقُضِي بتبرئة موكِّل كريم من جميع التهم المَسُوقة ضده.

4- أمثلة مختارة على الأعمال الدولية الأخرى

رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية (2017-2018)

من الجدير بالتنويه أن كريم، إبان ترؤسه نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، شارك في محاكاة المناقشات التي جرت بشأن المساواة بين الجنسين ووقع خطة العمل الخاصة بها نيابةً عن هذه النقابة. كما أُنشئ الفريق العامل المعني بالتحرش. وعُيِّنت جهات تنسيق إقليمية ووطنية من الدول الأطراف ومن الدول غير الأطراف. وزار كريم على نفقته الخاصة عدة بلدان منقوصة التمثيل، مثل سنغافورة وفيجي وتيمور لِشتي، للتوعية بعمل المحكمة ونقابة المحامين لديها.

عضو اللجنة القانونية والمستشار القانوني للأمين العام للاتحاد الآسيوي للهوكي

كان في الفترة الممتدة من عام 2010 حتى عام 2014 عضواً في اللجنة القانونية للاتحاد الآسيوي للهوكي ومستشاراً قانونياً لهذا الاتحاد، وهو اتحاد قاري تابع للاتحاد الدولي للهوكي.

مستشار ومحامٍ لدى محكمة العدل الدولية

حتى حزيران/يونيو 2018، عمل كريم في إطار فريق يضم الأساتذة بايام أخافان، وفوغان لوي (مستشار الملكة)، وماتياس فورتو، وآلان بويل، وفيليبا ويب، وُكِل إليه التمثيل في قضية تتعلق بترسيم الحدود البحرية في المحيط الهندي (قضية كينيا ضد الصومال). وقد قدَّم بهذه الصفة حججاً شفوية في قصر السلام.

5- أمثلة مختارة على ما ألقاه من محاضرات وما شارك فيه من فعاليات عمومي

تحدث كريم عن القانون الجنائي الدولي، وحاضر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم بما في ذلك محاضراته في جامعة تسينغهوا في الصين، وجامعة فلورنسا، وجامعة سراييفو، وجامعة أوتريخت، وجامعة ستانفورد؛ وجامعة نورثوسترن، والكلية الملكية في لندن، وجامعة أكسفورد؛ وأكاديمية ساندهيرست العسكرية، وكلية القيادة والأركان للخدمة المشتركة للمملكة المتحدة (2001-2010)، ومركز تدريب الشرطة الوطنية في برامشيل وفي بنوم بنه بكمبوديا (ورشة عمل لقضاة الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية)، كما تناول الكلمة في مؤتمر قادة نقابات المحامين في بيروت بلبنان، والرابطة الدولية للمحامين (2012) وفعالية الذكرى السنوية العاشرة التي نظمتها في قصر السلام، ومؤتمر الذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا (2014)، والمؤتمر السنوي للرابطة الدولية للمحامين في طوكيو (2014)، و"القمة العالمية لحقوق الإنسان" في طوكيو (2015)، ومؤتمر القانون الجنائي الدولي السنوي للرابطة الدولية للمحامين في لاهاي (2015 و2016)، والمحاضرة السنوية لمؤسسة هاندا لدعم التنمية العالمي النطاق (2017)، والمحاضرة ذات العنوان "الإسلام وحقوق الإنسان" التي ألقاها في مركز ستانفورد

للعدالة وحقوق الإنسان في جامعة ستانفورد بكاليفورنيا، ومحاضرة تذكار فرانز هيرمان برونر بشأن "النزاهة في التحقيق" التي ألقاها في المؤتمر التاسع عشر للمحققين الدوليين في سونجو بكوريا الجنوبية (2018)، والكلمة الرئيسية التي ألقاها عام 2018 في مؤتمر السلام الذي نظمته الرابطة الأحمدية لمسلمي أمريكا، والمحاضرة ذات العنوان "الإسلام وحقوق الإنسان" التي ألقاها عام 2018 في لندن، والكلمة الرئيسية التي ألقاها في المؤتمر الثاني للسلام الذي نظمته الرابطة الأحمدية للمسلمين في بانجول بغامبيا بعنوان "الشريعة الإسلامية والعدالة وحقوق الإنسان" (2019).

مدرِّب ومناظر في الأكاديمية القضائية الفلبينية (فعالية حضرها رئيس قضاة الفلبين وقضاة المحكمة العليا فيها نُظمت في الفترة الممتدة من 19 حتى 23 كانون الثاني/يناير 2016 وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016)؛

مدرِّب ومدير دورة تدريب على "الممارسات الفضلى في مجال التحقيق المتعلق بحقوق الإنسان"، اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان، مانيلا، 21-23 شباط/فبراير 2018؛

عمل مدرِّباً لدى المحكمة الدستورية الإندونيسية في جاكرتا يومَي 26 و27 شباط/فبراير 2018 بشأن القانون الجنائي الدولي والتحقيق والأدلة؛

أجرى تدريباً لمفوضي لجنة حقوق الإنسان الإندونيسية بشأن الممارسات الفضلى في مجال جمع الأدلة واستجواب المجني عليهم بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والشهود عليها؛

عيّنه المدعي العام لتيمور – لِشتي (تيمور الشرقية)، الدكتور خوسيه أكْزيمنيس للعمل مدرِّباً في مجال القانون الجنائي الدولي وأعمال المقاضاة وعمليات التحقيق، للقضاة والمقاضين وكبار ضباط الشرطة في ديلي، في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2018.

6- المناصب والجوائز

المحامي الجنائي لعام 2017 (المملكة المتحدة)، جمعية القانونيين الآسيويين؛ أستاذ زائر، القانون الدولي وحقوق الإنسان، كلية فوره باي، جامعة سيراليون؛ زميل باحث رئيسي، الكلية الملكية، لندن (1999-2002)؛ محاضر فخري، معهد الحقوق، جامعة أوتريخت (2010-2011 و2012-2013)؛ المدير السابق لمبادرة السلام والعدالة؛ عضو الفريق العامل لرابطة المحامين الجنائيين بشأن قانون المحكمة الجنائية الدولية لعام 2001؛ عضو (يعمل بلا مقابل) في فريق الخبراء المعني بحقوق الإنسان لدى وزارة الشؤون الخارجية والكومنولث؛ مُدْرَج في عداد هيئة محامي المقاضاة التابعة للنائب العام (2001-2004)؛ حاز زمالة مؤسسة جون دي وكاثرين ماك آرثر لعام 1999 للسلام والأمن الدوليين؛ حاز جائزة مؤسسة ألكسندر ماكسويل للدارسين لعام 2001؛ انتُخب في عام 2008 بصفة فردية عضواً في الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية؛ هو عضو سابق في المجلس التأديبي لرابطة محامي الدفاع لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (2007 إلى 2010)؛ هو الرئيس السابق للجنة أصدقاء رابطة محامي الدفاع؛ هو عضو في مجلس الانضباط للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (إلى جانب كونه عضواً في الهيئة القضائية لهذه المحكمة) (2009 – 2013)؛ انتُخب أيضاً في عام 2010 عضواً في مجلس الاستئناف

التأديبي في المحكمة الجنائية الدولية (إلى جانب كونه عضواً في الهيئة القضائية لهذه المحكمة من 2012 إلى 2015).

7- أمثلة مختارة على ما صدر له من منشورات

• ساهم في تأليف المقال "النزاهة والاستقلالية في تحقيق المساءلة" (المرتقب الصدور):

"Integrity & independence in the delivery of accountability" in CILRAP & Nuremberg Principles Academy publication "On integrity in international criminal justice". Eds. Professors Bergsmo & Diettrich, TOAEP (forthcoming)

• شارك في تأليف "المحاكم الجنائية الدولية" لآركبولد (Archbold):

Archbold International Criminal Courts (Sweet & Maxwell, 1st ed 2003; 2nd ed 2005, 3rd ed 2009 4th edition (2013) 5th edition (2018)

• شارك في تحرير وساهم في تأليف "مبادئ تقديم الأدلة في القانون الجنائي الدولي":

Principles of Evidence in International Criminal Law, (Oxford University Press) (2010)

• ساهم في تأليف "الممارسة في مجال حقوق الإنسان":

Human Rights Practice (Sweet & Maxwell. 2002 to 2016)

• ساهم في تأليف "تعليق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية":

A Commentary to the Rome Statute on the ICC (BadenBaden) 2000; 2nd ed 2008; 3rdedition (2016)

• شارك في تحرير "التقارير المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي":

International Criminal Law Reports (ICLR) (Cameron May) (2006 to 2014)

• شارك في تأليف المقال "خيط لا ينقطع؟ افتراض البراءة في القانون الدولي" المنشور ضمن "تعزيز المساءلة بموجب القانون الدولي فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أفريقيا":

An unbreakable thread? The presumption of innocence in international law in "Promoting Accountability under international law for gross human rights violations in Africa, Essays in honour of Prosecutor Hassan Jallow", (Brill I Nijhoff, 2015)

• شارك في تأليف "الاستهانة بالأدلة؟ الإخفاقات المنهجية في نظام الكشف عن المعلومات المعمول به في المحكمة الجنائية الدولية – حان وقت الإصلاح" في "قانون وممارسة المحكمة الجنائية الدولية":

"Sitting on Evidence? Systemic Failings in the ICC disclosure regime – time for reform" in Law and Practice of the International Criminal Court, (OUP, 2015)

• شارك في تأليف "الممارسات الدفاعية: تمثيل المحامين لموكّليهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، 76 مشكلة من مشاكل القانون والمشكلات المعاصرة":

Defensive Practices: Representing Clients Before the International Criminal Court, 76 Law and Contemporary Problems 191-233 (2014)

• شارك في تأليف المقال "افتراض البراءة في المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة"، المنشور في مجلة كلية القانون السريلانكية":

The Presumption of Innocence at International and Hybrid Criminal Tribunals and Courts, Sri Lankan Law College Journal (2014)

• ألف مقالاً عن مشاركة المجني عليهم في الإجراءات أمام الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية:

Oxford Transitional Justice Research -Working Papers Series, paper on victim participation before the ECCC (2010)

4- فرانشيسكو لو فوي (إيطاليا)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

ترفع البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالقرار ICC-ASP/1/Res.2، بصيغته المعدلة بموجب القرار ICC-ASP/3/Res.6، والمعنون "إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية"، الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف في 10 أيلول/سبتمبر 2004، فإن البعثة تتشرف بترشيح السيد فرانشيسكو لو فوي من إيطاليا لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجرى في 12 شباط/فبراير 2021 خلال مرحلة الاستئناف الثانية للدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف التي ستُعقد في نيويورك.

وقد قُدم ترشيح السيد لو فوي وفقا للفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبعد المذكرة الشفوية للمحكمة الجنائية الدولية، التي قدمتها أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وترد طيه السيرة الذاتية للسيد لو فوي .وتغتنم البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لترفع مجدداً أسمى آيات الاحترام إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

بيان مقدم عملا بقرار الجمعية ICC-ASP/1/Res.2، بصيغته المعدلة بالقرار ICC-ASP/3/Res.6 وبالفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي. إنه لشرف لإيطاليا أن ترشح السيد فرانشيسكو لو فوي للانتخاب لمنصب المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية.

يتمتع السيد فرانشيسكو لو فوي بمستوى أخلاقي عالي ولديه على وجه الخصوص التزام قوي باستقلالية وظيفة الادعاء، وهو عنصر يشكل حجر الزاوية في كل من النظام القضائي الإيطالي ونظام روما الأساسي. وعلى مدار أكثر من 30 سنة من مساره المهني التي قضى منها أكثر من 25 سنة في مزاولة مهام الادعاء، كان السيد لو فوي يؤدي دائمًا واجباته بأقصى درجات النزاهة الشخصية والالتزام الكامل، حيث أبدى تفانيًا إلى أبعد الحدود في حماية حقوق الضحايا مع تقديم دعمه الخاص للفئات الأكثر ضعفا.

وقد أثبت السيد فرانشيسكو لو فوي طيلة مساره المهني أنه مدع عام ذي كفاءة عالية. فهو يزاول وظيفة الادعاء لما يقارب ثلاثة عقود مع توليه في السنوات العشر الماضية رئاسة وإدارة مكتب ادعاء كبير يتألف حاليًا من سبعة (7) نواب للمدعين العامين، وواحد وستين (61) مدعي عام، ومديرًا مكلفًا بالشؤون الإدارية، وطاقم إداري مكون من أكثر من 350 موظف. وسيفيده ملفه القيادي وخبرته العميقة في إجراء العديد من التحقيقات الناجحة – المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغسل الأموال، والاتجار في

البشر– للغاية لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وثبتت قدرته على العمل بكفاءة في السياقات الدولية من خلال النتائج المهمة التي حققها في الاشتغال على الجرائم عبر الوطنية، لا سيما عندما عمل كعضو وطني في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست) بين عامي 2010 و2014.

تستوفي خبرة السيد لو فوي في مجال الادعاء تمامًا متطلبات الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي. وباستثناء فترة قصيرة بين عامي 2002 و2006، عندما عُين في المجلس الأعلى للقضاء الإيطالي، فقد زاول السيد لو فوي وظيفة الادعاء منذ عام 1990 دون انقطاع، حيث أشرف على تحقيقات معقدة وقاد إلى اعتقال وإدانة مئات المجرمين، بما في ذلك أعضاء بارزين في منظمات إجرامية.

ويجيد السيد لو فوي اللغة الإنكليزية ولديه معرفة جيدة باللغة الفرنسية.

السيرة الذاتية

البيانات الشخصية

الاسم: لو فوي

اللقب: فرانشيسكو

الجنس: ذكر

تاريخ ومكان الولادة: 5 تشرين الثاني/ديسمبر 1957/ بالليمو–إيطاليا

حصلت على شهادة في القانون من جامعة باليرمو بامتياز في تمّوز/يوليو 1979.

انضممت إلى السلك القضائي سنة 1981. وشرعت في العمل كقاض، بعد فترة التدريب، في محكمة الجنح في سردينيا لمدة عامين، حيث اشتغلت على القضايا المدنية والجنائية (في ذلك الوقت، شغلت أيضًا مهمة المدعي العام المكلف بالتحقيق). وبعد ذلك (1984–1987) شغلت منصب قاضي في محكمة كالتانيسيتا (صقلية، إيطاليا)، حيث اشتغلت على كل من القضايا المدنية والجنائية وترأست أيضًا قسمًا خاصًا في المحكمة لمدة سنة واحدة مسؤول عن قضايا مصادرة الأصول غير المشروعة. وعقب ذلك، شغلت منصب قاضي في محكمة باليرمو، حيث اشتغلت على القضايا الجنائية.

وأتمتع **بالعضوية الكاملة في الادعاء منذ تمّوز/يوليو 1990**، حيث شغلت مناصب مختلفة، (**أكثر من 25 سنة** في الإجمال، هذا مع عدم احتساب السنوات التي قضيتها في المجلس الأعلى للقضاء):

- **مدعي عام في مكتب الادعاء في باليرمو، من تمّوز/يوليو 1990 إلى نيسان/أبريل 1997**. خلال هذه الفترة، اشتغلت على قضايا معقدة تتعلق بشكل رئيسي بالجريمة المنظمة ومنظمات المافيا –"كوزا نوسترا "– التي ضلع فيها عشرات المشتبه بهم. كما أنني مثلت الادعاء في المحكمة في العديد من المحاكمات، وقبلت المحاكم في الغالب الملتمسات التي تقدمت بها. ونجحت في الدفع إلى إصدار العشرات من "الأحكام المؤبدة" والإدانات الشديدة للغاية، والتي أُصدرت فيها عقوبات تتراوح بين 20 و30 سنة،

لارتكاب جرائم تخص "المشاركة في منظمة إجرامية"، وجرائم القتل المتعددة، وتهريب المخدرات، وغسل الأموال، وما إلى ذلك. كما توليت مسؤولية الإشراف على بعض أقسام مكتب الادعاء في باليرمو، ولا سيما القسم المسؤول عن تنفيذ العقوبات والقسم المسؤول عن التحقيق لتحديد الأصول غير المشروعة لأعضاء الجريمة المنظمة، وذلك بغرض مصادرتها. كما توليت مسؤولية ملاحقة بعض أعضاء "كوزا نوسترا" الهاربين، يشغل بعضهم مناصب عليا في التنظيم الإجرامي المذكور، وقد قبضت عليهم الشرطة واعتقلتهم بفضل تعليماتي وتنسيقي.

- **مدعي عام في مكتب الادعاء للأحكام الاستئنافية في باليرمو من 1997 إلى 2007**. (انظر أدناه للاطلاع عن المعلومات حول فترة 2002–2006، التي كنت أثناءها عضوًا في المجلس الأعلى للقضاء). قمت في ذلك المكتب بتمثيل الادعاء أمام محكمة الاستئناف في باليرمو في مئات المحاكمات، مما زاد من خبرتي داخل قاعة المحكمة، والتي يدور معظمها كما ذُكر حول القضايا الجنائية المعقدة المتعلقة بالجريمة المنظمة. وقد كُلفت بالعديد من المهام التنظيمية في هذا المكتب، بتفويض شخصي من المدعي العام، الذي عينني أيضًا أمينًا عامًا للمكتب المذكور. وفي مهمتي هذه أيضًا، نجحت في إصدار عدد كبير من الإدانات في حق مسؤولين عن جرائم خطيرة للغاية.
- **عضو المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا من تمّوز/يوليو 2002 إلى تمّوز/يوليو 2006**. المجلس الأعلى للقضاء هو هيئة دستورية مستقلة يرأسها رئيس الجمهورية وهو مسؤول عن جميع القرارات المتعلقة بتعيين كلا القاضيين المرافقين للمدعي العام وتوظيفهم في المناصب الإدارية وعن الجوانب التأديبية المطبقة على جميع القضاة الإيطاليين. وفيما يخص الأشغال المكتبية، تقوم إحدى اللجان العشر بإجراء فحص أولي لكل وثيقة تم إعدادها، ويُتخذ القرار النهائي في الجلسات العامة التي تضم جميع الأعضاء (27). وقد عملت رئيسًا ونائبا للرئيس في بعض اللجان المذكورة، حيث أعدت تنظيم عمليها مما قلص من تراكمه. وشغلت أيضًا منصب مدير مكتب الدراسات بالمجلس (لما يقارب سنتين)، وهو مكتب مختص في تقديم المشورة القانونية للجان وفريق رئاستها وأعضاء الجلسة العامة ومختص في إعداد الوثائق ووجهات النظر لاستخدامها أمام المحاكم الإدارية في حالة التقاضي. وبما أن المجلس الأعلى هو المسؤول عن الموافقة على الجوانب التنظيمية الخاصة بالمكاتب القضائية، فقد منحني ذلك إمكانية تحسين تجربتي في الجوانب التنظيمية التي تخص قطاعات مختلفة وفي إدارة المكاتب، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام الموارد البشرية على نحو أفضل.

  كما شاركت بنشاط في إنشاء شبكة المجالس القضائية الأوروبية وفي اجتماعاته التحضيرية (وبعد ذلك، في الاجتماعات الرسمية) وساهمت أيضًا بشكل مباشر في إنشاء الموقع الإلكتروني لتلك الشبكة. وفي نهاية فترة ولايتي التي امتدت لأربع سنوات، عدت إلى مكتب الادعاء في باليرمو حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما ذكر أعلاه.
- **مدعي عام في مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو أمام المحكمة العليا في روما من تشرين الأول/أكتوبر 2007 إلى كانون الأول/ديسمبر 2009**. لا تشتغل المحكمة العليا الإيطالية على القضايا المدنية والجنائية إلا فيما يتعلق "بجوانبها القانونية"، أي تطبيق القانون على نحو صحيح في

القرارات التي تتخذها محاكم الاستئناف الموجودة في كامل الأراضي الإيطالية. وقد مثلت الادعاء أمام غرف مختلفة في المحكمة العليا، لا سيما في القضايا الجنائية والمدنية والمتعلقة بـ"حقوق العمال". وأحاط مجلس إدارة المحكمة العليا نشاطي بتقدير كبير في التقرير النهائي الذي صدر بعد انتهاء خدمتي هناك.

- **عضو إيطاليا الوطني في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست) من كانون الثاني/يناير 2010 إلى كانون الأول/ديسمبر 2014**، حيث عينني وزير العدل الإيطالي بتزكية من المجلس الأعلى للقضاء. وقد حملتني مهمتي الخاصة داخل اليوروجست إلى مساعدة السلطات القضائية الوطنية والأوروبية في إجراءات التعاون القضائي وتقديم المساعدة القضائية، فضلا عن تيسير عملية تنسيق التحقيقات عبر الوطنية. وقد كان مكتب اليوروجست في إيطاليا، خلال فترة ولايتي، في قمة أدائه فيما يخص عدد من القضايا التي تم الاشتغال عليها. وقد التزمت شخصيًا أنا ومساعدي بتقديم أفضل مساعدة ممكنة لتحقيق النتائج الإيجابية من التعاون أو التنسيق، وقد تحقق ذلك الأداء أيضًا بفضل إنشاء "مراكز التنسيق" على وجه التحديد، والعلاقات مع اليوروبول، وقوات الشرطة الوطنية، والاجتماعات التنسيقية المنعقدة بين السلطات القضائية وقوات الشرطة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي كثير من الحالات، التنسيق مع بلدان أخرى أيضًا.

وقد أتيحت لي الفرصة للاشتغال على قضايا الجريمة عبر الوطنية في مجال الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار في المخدرات، والتهرب من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، ومذكرات التوقيف الأوروبية، والجرائم المالية والاقتصادية، وتهريب البشر والسلع.

كما كنت عضوًا في بعض فرق اليوروجست، ولا سيما فريق العلاقات الخارجية، المسؤول عن العلاقة مع البلدان الأخرى والفريق المشترك بين الشبكة القضائية الأوروبية وقضاة التنسيق (ربط اتصالات بالشبكة القضائية الأوروبية وقضاة التنسيق). وبالإضافة إلى ذلك، ترأست فريق الجرائم المالية والاقتصادية، والذي كان – في ذلك الوقت – فريقًا يضم عددًا أكبر من الأعضاء ولديه كفاءة واسعة في المجال المذكور.

وقد زادت تلك تلك المهام من معرفتي بالمؤسسات الأوروبية والدولية خاصة بفضل المشاركة في العديد من بعثات العمل إلى البلدان الأوروبية وغير الأوروبية.

وعلاوة على ذلك، فقد منحتني قابلية العيش والعمل في بيئة متعددة الثقافات، وبالتالي التعامل مع ثقافات مختلفة وتقاليد تاريخية وقانونية مختلفة ومحاولة دائمًا إيجاد حلول إيجابية والتوازن الصحيح بين المواقف المختلفة.

وخلال فترة وجودي في اليوروجست، دُعيت لإلقاء كلمات – حول القضايا المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي والأشكال المختلفة للجرائم الخطيرة التي تؤثر على العديد من الدول في جميع أنحاء العالم – من قبل المؤسسات التدريبية والهيئات واللجان التابعة للبرلمان الأوروبي. كما شاركت في مؤتمر عالمي نُظم في أستراليا بإلقاء كلمة حول الاتجار في البشر واستغلال الأطفال، خاصة بالاعتداء الجنسي عليهم.

وعُينت أيضًا كجهة اتصال في مجال حماية الطفل في اليوروجست، وبالتالي نمت خبرتي حول حماية الضحايا المستضعفين بشكل خاص وحول وسائل التحقيق لمكافحة استغلال القُصّر.

- **رئيس مكتب الادعاء في منطقة باليرمو منذ كانون الأول/ديسمبر 2010 بتعيين من المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا.**

يتألف حاليًا مكتب الادعاء الذي أُشرف عليه من سبعة (7) نواب للمدعين العامين، وواحد وستين (61) مدعي عام، وطاقم إداري مكون من أكثر من 350 موظفًا، ومدير مكلف بالشؤون الإدارية.

وبصفتي رئيس مكتب الادعاء، أُشرف على (وأحيانًا أجري بشكل شخصي أيضًا) تحقيق واسع النطاق حول العديد من أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك جرائم المافيا والجرائم المالية، وغسل الأموال، والاتجار الدولي في المخدرات، وما إلى ذلك. وأتولى المسؤولية عن الادعاء في مجال اختصاص مكتبي، حيث أرصد وأوجه أنشطة المدعين العامين، وفق القانون واللوائح والقواعد الداخلية للمكتب (التي تشمل اختيار الأولويات).

وأُشرف حاليا على إدارة وقيادة جهاز معقد (مكتب الادعاء الخاص بالأحكام الابتدائية في باليرمو. وقد مكنتني هذه المهمة من تنمية قدراتي في الإدارة. وينقسم المكتب إلى أربعة أقسام، وذلك كان من اختياري بعد التشاور مع جميع المدعين العامين العاملين هناك. ويختص أحد تلك الأقسام، الذي أُنشئ بعد أسابيع قليلة من تولي منصبي، في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد "الضحايا المستضعفين"، كما أُنشئت مجموعة عمل أخرى لمكافحة الاتجار في البشر وتهريبهم، وهي ظاهرة تكتسي أهمية خاصة في أراضينا، بسبب الموقع الجغرافي لصقلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من بلدان شمال إفريقيا. وفي هذا الصدد أيضًا، تم إيلاء اهتمام خاص لحقوق ضحايا هذه الجرائم، مع ضمان توفير جميع أشكال الحماية التي تنص عليها القوانين الإيطالية لهم. وصدرت عدة إدانات ضد العديد من الضالعين، بما في ذلك "أحكام بالسجن المؤبد" وعقوبات أخرى مشددة.

وأُشرف شخصيا على قيادة وحدة مكافحة المافيا التي تختص في جميع الجرائم التي ترتكبها المنظمات التي لها طابع المافيا وأعضاء كوزا نوسترا (مثل جرائم القتل والابتزاز والاتجار في المخدرات وغسل الأموال وما إلى ذلك). وفي العديد من التحقيقات، تم إيلاء اهتمام خاص (وإذا لزم الأمر، حماية شخصية) لوضع الضحايا، وذلك باللجوء والاستفادة من جمعيات المجتمع المدني المحلية ومنظمات مكافحة الكسب غير المشروع، التي تساعد العديد من ضحايا الابتزاز في تعاونهم مع العدالة.

وأُجري عدد من التحقيقات عبر الوطنية أو لا تزال جارية –أنجزت العديد منها شخصيًا – باستخدام جميع الصكوك القانونية الدولية المتاحة (المعاهدات والاتفاقيات والقرارات والاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف). وعلاوة على ذلك، يُعتبر المكتب الذي أُشرف عليه عضواً في **"فريق تحقيق مشترك" يتضمن مشاركة مكتب الادعاء للمحكمة الجنائية الدولية.**

وفي كلمتها الأخيرة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)، **وصفت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على وجه التحديد التحقيق الذي أجراه مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو** بأنه تطور حديث. ويتعلق الأمر بالإدانات بارتكاب جريمة التعذيب، بعد تحقيق أجراه المكتب الذي أُشرف عليه والذي نجم عنه اعتقال المتورطين (رغم أن المحاكمة جرت أطوارها في مدينة ميسينا، بسبب مسائل إجرائية مرتبطة بمكان الاعتقال). وكان نص الكلمة كالتالي (الفقرة 27):

"يرحب المكتب بالعديد من التطورات الحديثة التي جرت في هذا الصدد. ويشمل ذلك إصدار محكمة ميسينا في إيطاليا حكم في حق ثلاثة أفراد بالسجن 20 سنة لارتكابهم جرائم ضد المهاجرين في الزاوية" .

وقد كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على تلك الكلمة التي أدلت بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، لأنها توضح مدى الترابط الوثيق بين بعض التحقيقات الوطنية – بما في ذلك التحقيق المذكور أعلاه، وغيرها كثير، والتي أجراها المكتب الذي أُشرف عليه – والجرائم ضد الإنسانية التي أنشئت لأجلها المحكمة الجنائية الدولية نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، توضح كلمتها أيضًا، إذا قُرأت وفُسرت بشكل صحيح، أن التعاون مع السلطات القضائية الوطنية، من خلال أدوات التعاون القضائي الدولي، يمكن أن يدعم بشكل كبير مهام مكتب الادعاء وتحقيق الأهداف المرجوة من "مهمة" المحكمة الجنائية الدولية.

لقد استخدمت على نطاق واسع طيلة مساري المهني كله تقنيات خاصة في التحقيقات، كما استخدمت بشكل كبير مختلَف الوسائل الإلكترونية كما هو الحال الآن في المكتب الذي أُشرف عليه.

وفي السنوات الست الماضية تقريبًا تصديت للعديد من الجوانب التنظيمية بمساعدة من المدير المكلف بالشؤون الإدارية، وهو ما تطلب القيام بخيارات استراتيجية بشأن تخصيص الموارد والقضايا. واتُّخذت أهم القرارات كلها بعد دراسة مستفيضة قامت بها "مجموعات الدراسة" التي أُنشئت سابقا (المكونة من المدعين العامين والموظفين) مما نجم عنه إعداد توجيهات وبرامج تنظيمية سنوية أو متعددة السنوات اعتمدها جميع المدعين العامين في المكتب الذي أُشرف عليه بالإجماع.

ومن جهة أخرى، أَصدرت العشرات من التوجيهات الموجهة إلى كل من المدعين العامين وقوات الشرطة القضائية، بهدف تحسين كفاءة وفعالية أنشطة التحقيق والادعاء العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإدانات بواسطة القضاة المختصين وتقليص حجم الملفات المتراكمة بشكل كبير، إلى جانب إيلاء اهتمام خاص لإدارة الموارد المالية.

وعلاوة على ذلك، شاركت بنشاط – كما كان الحال خلال الفترة 1990–1997 (انظر أعلاه) – في الأنشطة الدولية المرتبطة بتنفيذ الإنابات القضائية. وبذكر الأهم فقط مما تم تحقيقه، فقد حُصل على نتائج إيجابية للغاية بشكل عام من خلال بعثات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وألمانيا، ومؤخراً في تايلند وأندورا.

وأقر المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا، وكذلك وزارة العدل الإيطالية، بقدراتي القيادية والإدارية عندما يتعلق الأمر، على وجه التحديد، بإدارة مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو. وكعربون على ذلك، أُقر بشغل منصبي لفترة ولاية أخرى "مدتها أربع سنوات"، بعد التقييم الإيجابي الذي أجراه مجلس القضاء المحلي في حقي.

ولابد من إشارة خاصة إلى الالتزام التنظيمي الذي فرضته جائحة كوفيد–19. فقد اقتضت الحاجة إلى الحد من مخاطر انتقال العدوى اعتماد العديد من التوجيهات الجديدة، عقب المراسيم العديدة الصادرة عن السلطات الوطنية والمحلية، والتي تطلبت (غالبًا على أساس يومي) اعتماد أشكال تنظيمية جديدة بشأن العمل داخل المكتب الذي أُشرف عليه، ووفقا أيضًا للسلطات القضائية الأخرى في المنطقة ونقابة المحامين التي تمثل محامي الدفاع. كما أُجريت العديد من التحسينات في استخدام التكنولوجيات الجديدة، وفي

حوسبة العديد من أنشطة التحقيق والادعاء، وفي إعادة تخصيص الموارد البشرية والقضايا وفقًا لحالة الطوارئ الوبائية والمباني المتاحة.

خلاصة القول، لقد كان من اللازم القيام بعمل إداري معقد للغاية بسبب توفر المكتب الذي أشرف عليه حاليًا –المشار إليه أعلاه– على أجهزة متشعبة.

وبالتالي، بعد ما يقارب 40 سنة من العمل، أرى نفسي في أعلى مستوى التأهيل لأُعين في أعلى مكاتب الادعاء أو القضاء: وتأكيدا لذلك، عيّنني المجلس الأعلى للقضاء في سنة 2014 رئيس مكتب الادعاء في منطقة باليرمو، وهو أحد أكبر مكاتب الادعاء للأحكام الابتدائية في إيطاليا.

وفيما يتعلق باللغات، أتحدث اللغتين الإيطالية بدرجة (C2) والإنكليزية بدرجة (C2) بدرجة بطلاقة، ولدي معرفة جيدة بمبادئ اللغة الفرنسية (B1، خاصة عندما يتعلق الأمر بالوثائق القانونية) ومعرفة أساسية بمبادئ اللغة الإسبانية (A1، والتي يمكنني على أية قراءة وفهم الوثائق القانونية المصاغة بها).

وقمت منذ تسعينيات القرن الماضي دورًا مكثفًا لسنوات عديدة في مجال التعاون القضائي الدولي: فقد عُينت كمدرب للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة في العديد من برامج التدريب في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا؛ وكعضو في فرق التقييم (مجلس العدل والشؤون الداخلية) في البلدان المرشحة سابقًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي مجموعة العمل المالي (بعثة التقييم في ليختنشتاين) والأمم المتحدة (بعثة الخبراء في غواتيمالا للتحقق من الظروف القانونية والسياسية لإنشاء مكتب ادعاء خاص لمكافحة الجرائم التي ترتكبها الجماعات شبه العسكرية)؛ وكجهة اتصال مع الشبكة القضائية الأوروبية منذ إنشائها؛ وكعضو وطني في اليوروجست لمدة خمس سنوات (انظر أعلاه).

واستُدعيت مؤخرًا (حزيران/يونيو 2019) للمشاركة في "مناقشة رفيعة المستوى" في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، لإلقاء كلمة حول "دور المجموعات الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة".

وبالنظر إلى إدارتي مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو، وإدارة مكتب اليوروجست في إيطاليا، وعضويتي في المجلس الأعلى للقضاء ورئاسة بعض لجانه، فقد لعبت أدوارًا توجيهية عالية المستوى (أو شغلت مناصب إدارية كبيرة) لسنوات عديدة.

ثمّ إنني عملت على صياغة قواعد إجرائية جديدة، سواء في المجلس الأعلى للقضاء الإيطالي، أو في مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو، أو اليوروجست. وعلاوة على ذلك، أُتيحت لي الفرصة للعمل في بيئة متعددة الثقافات. لذلك، فلن تكون هذه البيئة غريبة عني إذا ما عملت مرة أخرى عن قرب مع المؤسسات والوكالات الدولية. وفيما يتعلق بالتحقيقات، لابد من التعاون الوثيق مع جميع الشركاء. وفي الوقت نفسه، يجب أخذ الأنظمة والتقاليد القانونية لكل بلد في عين الاعتبار، بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة من التحقيقات والملاحقات القضائية.

ومن المعروف على نطاق واسع أن المدعين العامين في إيطاليا يتمتعون بالاستقلالية ويُحتذى بهم في هذا الأمر. لذلك ستُضمن استقلالية مكتب الادعاء دون تساهل ليس فقط احتراما لأحكام نظام روما الأساسي، ولكن أيضًا لأن فترة ولاية المدعي العام غير قابلة للتجديد. وفي هذا الصدد، بما أنني أبلغ من العمر حاليًا 63 سنة، فسيكون بمقدوري شغل المنصب لمدة تسع سنوات بأكملها.